

الدول الأخرى مما يتأتى عنه تنامي حال الإحباط واليأس والتزدد. فالشباب والشابات في الدول النامية ينتظرون أن ينتج النمو الاقتصادي فرصاً مولدة للدخل، وينتظرون بالتالي من حكوماتهم أن تؤمن لهم الخدمات وتؤمن لهم كذلك المناخات المؤاتية للأعمال والنمو والترقي الاجتماعي. في معظم البلدان المتقدمة يتمثل العبء في الحجم المتنامي لعدد المتقاعدين بحيث تهدد الأعباء المالية المتصاعدة التي تتحملها تلك الاقتصادات نتيجة ذلك باستنزاف موارد تلك الدول. فالنظام الذي اعتمد في أوروبا يقوم على قاعدة (Pay as you go schemes) التي تفترض أن العاملين اليوم عليهم تمويل تقاعد العاملين بالأمس وتستند على فرضية أن عدد العاملين اليوم يفوق بكثير عدد المتقاعدين. غير أن هذه الفرضية لم تستمر صحتها حيث بدأت نسبة العاملين مقارنة بنسبة المتقاعدين تنخفض. إن ازدياد عدد الذين يحصلون على معاشات تقاعدية بالمقارنة مع عدد العاملين غالباً ما يشكل كلفة يتحملها الاقتصاد وتترتب أعباء ذلك على عاتق الجيل الأصغر سناً والذي ما يزال ناشطاً في حقل العمل. لذلك فمع تزايد عدد المتقاعدين، تتعرض أنظمة



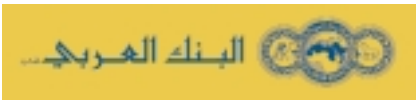
الافتتاحية

الأنظمة التقاعدية وضرورة التلاؤم مع المتغيرات: عرض مقارن

أولاً: النمو السكاني

تشهد الأنظمة التقاعدية في العالم اليوم نوعين من المشاكل الناتجة عن المتغيرات الديمغرافية. يتمثل الأول بالنمو السكاني المتسارع في البلدان النامية. أما الثاني فيتمثل بزيادة معدل سنوات الحياة (life expectancy)، الذي يسود في البلدان الصناعية المتقدمة. ويشكل النمو السكاني المتسارع بالنسبة إلى البلدان النامية ضغطاً على الخدمات التعليمية والصحية وعلى الموارد المالية المتاحة وضغطاً على سوق العمل حيث يتصاعد عدد طالبي الوظائف وتتنامى التطلعات والتوقعات وتكثر المقارنات مع أحوال

برعاية



في هذا العدد

الافتتاحية

التدريب

- مهارات الاتصال عبر الهاتف: كلمة متدرب (ص ٢)
- أصول كتابة المراسلات الإدارية والتقارير (ص ٣)
- الحوافز الضريبية من مؤسسة تشجيع الاستثمار في لبنان (ص ٤)

شركاء في التدريب

- التعاون مع البنك الدولي (ص ٤)
- التعاون مع وزارة المالية الفرنسية (ص ٥)
- تحسين التواصل من أجل خدمة أفضل للمواطنين (ص ٥)
- تفعيل الرقابة الضريبية (ص ٦)

- التعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة (ص ٦)

- التعاون مع وكالة الضرائب اليابانية (ص ٧)

أخبار الوزارة

- ريلو الشرق الأوسط (ص ٧)
- ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة: حفل إطلاق وترويج الدليل (ص ٨)
- الاختبار لوظيفة محتسب (ص ٩)
- تطور أنظمة التدقيق والرقابة في إطار موازنات البرامج (ص ٩)
- تخفيض رقم الأعمال الخاضع إلزامياً للـVAT (ص ١٠)
- مشاريع جديدة
- مشروع مكننة السجل العقاري والمساحة (ص ١١)

- وجهة نظر مدير مكتب البنك الدولي في

لبنان: السيد عمر رزاز (ص ١١)

- المركز الإلكتروني في وزارة المالية: في مشاريعه

ونشاطاته (ص ١٣)

- المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة (ص ١٤)

الملف

- معاشات التقاعد: إشكالية النمو في ظل

العبء المتنامي (الحالة الفرنسية) (ص ١٥)

أخبار سريعة - ص ١٨

حياة الوزارة - ص ٢٠

المكتبة المالية - ص ٢١

وقفته الحكومة الفرنسية في إقرار قانون لإدخال جملة من الإصلاحات على نظام التقاعد.

تُجر الإشارة إلى أنه في العام ١٩٦٠ كان يقابل كل أربعة موظفين عاملين في فرنسا متقاعد واحد. غير أن هذا العدد تقلص في العام ٢٠٠٠ ليصبح موظفين عاملين اثنين فقط مقابل كل متقاعد. ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى موظف واحد عامل مقابل كل متقاعد في العام ٢٠٢٠.

لقد عت فرنسا أنه إذا لم تسارع اليوم إلى القيام بمبادرة جديدة وجذرية لإصلاح نظامها التقاعدي فسوف تجد نفسها مضطرة إلى أن تقلص معاشات التقاعد إلى النصف بعد أقل من عشرين عاماً. لذلك فقد تم في أواخر آب من العام ٢٠٠٣ استحداث قانون يهدف إلى تطوير نظام التقاعد عن طريق زيادة عدد سنوات الخدمة لتصل إلى ٤٠ سنة عمل في العام ٢٠٠٨ وإلى ٤١ سنة عمل في العام ٢٠١٣. كذلك فإن هذا القانون يشجّع على العمل بعد سن التقاعد. ومن أجل التعويض عن هذه الإجراءات فقد جرى اعتماد طريقة معدّلة لاحتساب معاشات التقاعد لصالح المتقاعدين بحيث تزيد نسبة المعاش التقاعدي للعاملين الذين يبلغون أكثر من ستين سنة، وبما يؤدي في محصلة الأمر إلى تخفيض الأعباء الإجمالية. (راجع الملف) وكما هي الحال في فرنسا، تواجه معظم الدول الأوروبية والمتقدمة الأخرى التحديات ذاتها، التي تنشأ عن تزايد نسبة المتقاعدين مقارنة بعدد الشباب المنخرطين في سوق العمل والناشطين فيه.

رابعاً: ماذا يجري من تطورات على صعيد الحالة الألمانية، مهد التأمينات الاجتماعية؟

إن العدد الحالي للمواطنين الألمان المتقدمين في السن يصل إلى حوالي نسبة ٢٣٪ من عدد سكان ألمانيا. ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٣٠٪ في العام ٢٠٣٠. كما أن عدد العاملين حالياً يعادل اثنين فقط مقابل المتقاعد الواحد. ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى عامل واحد مقابل المتقاعد الواحد في العام ٢٠٣٠. وتُجر الإشارة إلى أنه يتم في ألمانيا تمويل ٧٥٪ من معاشات التقاعد من مداخيل الضريبة على الرواتب والأجور، أما باقي المبلغ فيتم تأمينه من مصادر متنوعة. غير أن نظام تمويل معاشات التقاعد يتعرض حالياً في ألمانيا لخطر التداعي والانهيار نظراً للضغوطات التي تفرضها النسب الإضافية والأعداد المتزايدة لعدد الذين وصلوا إلى سن التقاعد من مجموع الشعب الألماني. وللتخفيف من حدة هذه الأعباء على القطاع العام فقد خصصت الحكومة الألمانية "فترة إعفاء من دفع الضرائب" يستفيد منها العاملون في القطاع الخاص لادخار ما يعادل ٠,٥٪ من رواتبهم أو أجورهم لتمويل معاشات التقاعد (وسترتفع هذه النسبة إلى ٤٪ بحلول العام ٢٠٠٤). هذا بالإضافة إلى الخطوات الإصلاحية الجذرية التي بدأت الحكومة الألمانية بتطبيقها سعيًا للمحافظة على نظام التقاعد لديها وتمكينه من التلاؤم مع المتغيرات. ويتركز أحد الحلول التي تتم مناقشتها اليوم على زيادة سن التقاعد كنتيجة منطقية لارتفاع معدّل الحياة.

خامساً: التحولات الجارية على هذا الصعيد في العالم العربي

ما الذي يجري على صعيد الحالة الأردنية؟

يشكل نظام التقاعد في الأردن أحد نقاط الضعف الأساسية في هيكلية موازنة المملكة الأردنية حيث أن معاشات تقاعد الموظفين والعاملين في الدولة من مدنيين وعسكريين لا تدخل ضمن خانة الضمانات الاجتماعية. ولقد بلغت النفقة المخصصة لمعاشات التقاعد في العام ٢٠٠٢ حوالي ١٦,٨٪ من مجمل الإنفاق العام لتحتل المرتبة الثالثة بعد موازنة وزارة الدفاع وموازنة الرواتب والأجور. وخلال السنوات العشر المنصرمة ارتفعت معاشات التقاعد إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه. وإذا لم تتم السيطرة عليها وإدارتها بشكل فعال فإنها سوف تشكل عبئاً رئيسياً على الموازنة العامة.

التقاعد في الدول المتقدمة لضغوط كبيرة نتيجة للعجز المالي المتزايد لدى أنظمة التقاعد والذي أصبح يهدد



استمراريتها. وقد أدت تلك الضغوط إلى قيام تلك الدول باتخاذ عدة مبادرات لإصلاح تلك الأنظمة. وبالتالي إلى إطلاق سلسلة من الحوارات حول البرامج الإصلاحية الواجب اعتمادها ومدى ملاءمتها للواقع الاجتماعي والاقتصادي لعدد كبير من تلك البلدان والتي كان من ضمنها فرنسا وألمانيا.

ثانياً: ماذا يحصل من تطورات على هذا الصعيد في أوروبا؟

من المتوقع أن يرتفع عدد المتقاعدين في دول المجموعة الأوروبية بحلول العام ٢٠٢٥ إلى ١١٣ مليون متقاعداً (أي ما يعادل ٣٠٪ من السكان). لقد أصبحت نسبة عدد العاملين حالياً مقارنة بعدد المتقاعدين في أوروبا بحدود ثلاث عاملين لكل متقاعد وهي مقدر لها أن تنخفض إلى ثلاث عاملين لكل اثنين من المتقاعدين في خلال ثلاثين عاماً. وقد بلغت الإشكاليات التي تطرحها هذه المسألة حداً من الخطورة دفع بعدد من الحللين الماليين الأوروبيين إلى التحذير من أن "متقاعدي اليوم يستهلكون مستقبل الأجيال المقبلة". وإلى قيام بعضهم باقتراح عدد من الإجراءات لمعالجتها الأمر الذي سيستوجب في الحصله. إما فرض ضرائب إضافية أو تقليص حجم النفقات بشكل جذري.

ثالثاً: التطورات التي تشهدها فرنسا بلد ساعات العمل الـ ٣٥ والمعتبرة بأنها جنة المتقاعدين

لقد شهدت فرنسا في الآونة الأخيرة نقاشاً حاداً حول الإصلاحات المنوي إدخالها على نظام التقاعد لديها. لأن هذا النظام الموضوع منذ ٥٠ عاماً لم يعد يتلاءم مع الواقع الديموغرافي الراهن والمستقبلي للبلد. ولقد انتهى الأمر بنتيجة الموقف الجاد والمصمم الذي

في ضوء ما تقدم تظهر أهمية وضرورة التسارعة لمعالجة ملف التقاعد من جوانبه كافة. إنه ومع الإدراك الكامل إلى أن هؤلاء المتقاعدين هم الذين خدموا الدولة وجميع المواطنين على مدى سنوات طويلة وأنه لهم حق على الدولة وعلى باقي المواطنين ومع التأكيد على أهمية السعي إلى عدم المساس بالحقوق القانونية للمتقاعدين (أو ما يسمى بحقوق الماضي) - إلا وأنه لا بد ومع الإقرار بهذا المبدأ فإنه إذا لم تجر معالجة هذه المسائل بحكمة ومسؤولية وشجاعة وبسرعة فإن المشكلة ستكون معرضة للتفاقم وتهدد في محصلة الأمر الاستقرار الاجتماعي في البلاد.

٢. ما هي الخطوات التنظيمية الجارية اعتمادها في هذا الصدد

في هذا الإطار بادرت وزارة المالية خلال العام الماضي إلى اتخاذ خطوة مهمة على طريق مكثفة المعلومات المتعلقة برواتب الموظفين في إدارات ومؤسسات الدولة اللبنانية كافة وأيضاً مكثفة المعلومات في ما خص معاشات تقاعد العاملين والخاضعين لشرعة التقاعد. كما شرعت الوزارة أيضاً في توطئة معاشات تقاعد ورواتب جميع العاملين في الدولة من شتى الأسلاك والمستفيدين من المال العام.

بناءً على ما تقدم، فإنه بات هنالك حتى الآن أكثر من ٣٠٠ ألف موظف ومتقاعد ومستفيد من معاشات التقاعد تصلهم رواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية مباشرة إلى حساباتهم المصرفية إلكترونياً. هذا بالمقارنة مع الأسلوب الذي كان متبعاً من قبل الدولة حتى وقت قريب والذي بات من الماضي لأنه أسلوب معقد وغير شفاف (راجع العدد ١٦ من حديث المالية).

كما شرعت الوزارة أيضاً في تطوير وتجهيز دائرة التقاعد سواء من حيث عدد الموظفين و/أو من حيث التجهيزات الإلكترونية والبرامج الحديثة. وبدأت الوزارة ببناء قاعدة المعلومات الأساسية للمتقاعدين وذلك بدعوتهم إلى تزويدها بمستندات محددة خلال فترة زمنية محددة. وقد هدفت تلك الإجراءات أيضاً إلى تشديد الرقابة على معاشات المتقاعدين وضبط مخالفات المستفيدين

بناءً على ما تقدم فقد اتخذت الحكومة الأردنية مؤخراً بعض الإجراءات للحد من التدهور الحاصل نذكر منها على سبيل المثال تمديد مدة العمل في القطاع العام لخمس سنوات إضافية. وحديد سن أدنى للتقاعد إلى جانب زيادة فترة التجنيد الإجباري.

سادساً: التطورات الجارية في أميركا اللاتينية

تخلت جمهورية الشيلي وبشكل كامل عن النظام التوزيعي للضمان الاجتماعي ووضعت نظاماً يقوم على الرسملة الكاملة مع التركيز على أهمية المحسومات التقاعدية حيث يتولى القطاع الخاص إدارة نظام التقاعد ويؤله فقط من خلال المحسومات التقاعدية.

أما في كل من الأرجنتين والمكسيك والأوروغواي والبيرو وبوليفيا فقد حذت كل دولة منها حذو النظام المتبع في جمهورية الشيلي حيث وضع كل بلد نظاماً يركز على التغطية الشاملة من جهة، وعلى الرسملة مع أولوية الاعتماد على المحسومات التقاعدية من جهة ثانية.

سابعاً: ماذا يجري من تطورات على صعيد الوضع اللبناني

١. حجم المشكلة

لا شك في ما خص الوضع اللبناني أنه وضع فريد من نوعه. فنتيجة للقوانين العديدة التي سنّت وجد لبنان نفسه يعاني من الإشكالات التي تعاني منها الدول النامية وكذلك الإشكالات التي تعاني منها الدول المتقدمة في آن معاً. أي بعبارة أخرى فإن لبنان أصبح يعاني مما يعرف بمحنة العالمين المتقدم والنامي. فلبنان يعاني من وضع ديمغرافي تشكل نسبة صغار السن فيه نسبة عالية من مكونات المجتمع اللبناني كما هو الحال في البلدان النامية. ويرتّب ذلك على الخزينة اللبنانية والاقتصاد اللبناني أعباء لا قبل لهما بها وذلك من أجل توفير التعليم والطبابة والخدمات الأخرى التي يحتاجها صغار السن. ومن جهة أخرى فإن نظامه التقاعدي ونظام تعويض الصرف المعمول به في مختلف الأسلاك وبنسب متفاوتة يرتب على كاهل الخزينة والاقتصاد أعباء مالية واقتصادية هائلة ويجعل من تكاليف هذا النظام أشبه بما هو عليه في البلدان المتقدمة. إن ذلك يجعل الحالة اللبنانية - وفي ضوء ما حصل من تطورات وتعديلات قانونية - تشكو من المشاكل الهيكلية التي تعاني منها الدول النامية وتلك التي تعاني منها الدول المتقدمة في آن معاً. ففي حين أن الشباب وصغار السن يشكلون أكبر شريحة من الشرائح السكانية فإنه والحال هكذا يتوجب على الدولة اللبنانية تأمين التعليم والطبابة والخدمات الأساسية لهم. كما ويتوجب على الدولة أيضاً إعدادهم للحصول على فرص العمل اللازمة والملائمة من خلال تحريك عجلة الحركة الاقتصادية لتحقيق النمو المستدام. لذلك فإن النظام التقاعدي يجعل لبنان رازحاً تحت عبء فاتورة تقاعد أصبحت في تصاعد مستمر. بحيث يعجز الجيل الشاب عن تمويلها إذا ما استمر تصاعد كلفة هذه الفاتورة أو حتى استمرارها على ما هي عليه.

في هذا الإطار وضمن سياسات احتواء وترشيد الإنفاق التي اعتمدها الحكومة وأقرها مجلس النواب والتي تعمل وزارة المالية على تطبيقها. تأتي مبادرة وزارة المالية الهادفة إلى مكثفة وتطوير وتحسين إجراءات العمل والرقابة في ما يتعلق بمعاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة.

تجدر الإشارة إلى أن مبالغ معاشات التقاعد وتعويضات الصرف التي تحملها خزينة الدولة اللبنانية عن العاملين لديها والخاضعين لشرعة التقاعد وصلت بحسب موازنة العام ٢٠٠٣ إلى نحو ألف مليار ليرة لبنانية وذلك بالمقارنة بما كان عليه مجموعها في العام ١٩٩٤ وهو ٢٠٠ مليار ليرة. إن هذا يعني أن نسبة كلفة أعباء معاشات التقاعد وتعويض نهاية الخدمة في العام ١٩٩٤ كانت قد بلغت ما يعادل ٢٢٪ من مجموع مبالغ الرواتب والأجور وملحقاتها. بالمقارنة فقد بلغت تلك النسبة حوالي ٤٤٪ في العام ٢٠٠٣. من جانب آخر فإن المحسومات التقاعدية التي يدفعها سنوياً العاملون في الدولة الخاضعون لشرعة التقاعد لا تتجاوز مبلغ ٧٠ مليار ليرة لبنانية.

مهارات الاتصال عبر الهاتف: كلمة متدرب... حنا المر

حيث يكون تصحيح الأمور عبر التجربة الشخصية.

- طريقة التركيز ودقة الاستماع: تقوم التجربة هنا على نقل عبارة ما من مشارك إلى آخر لتصل إلى المشارك الأخير. حيث تصل هذه العبارة بعيدة بمعناها كل البعد عن العبارة التي قيلت في البداية. وهنا وبعد مشاهدة الشريط المصور، يستنتج المشاركون ضرورة التركيز ودقة الاستماع لفهم المطلوب لنقله إلى الآخر بالطريقة الصحيحة.

تعددت الأساليب الأخرى (المنطقية والفكرية) التي يترك فيها المشارك المفهوم التقليدي للاستماع وتدوين الملاحظات ويدخل في اكتشاف ذاته من خلال مشاهدة ردات فعله العفوية ومراجعة تصرفاته أثناء المشاركة في الأعمال الجماعية. ليخلص إلى النتيجة المرجوة.

وخلالصة القول، إن هدف الدورة ليس أن يتعلم المشارك ما يسمع، بل أن يفهم ما يرى. وهي الطريقة الأسرع للاستيعاب، والمستندات التي تم توزيعها خلال الدورة ليست -بحسب المديرة- مستنداً للمطالعة بل للاستخدام خلال العمل، حيث تعتمد المواد الأسلوب المباشر والعملي. ف جاء تصميم المضمون ليتلاءم بشكل خاص مع احتياجات معظم الموظفين في بعض دوائر وزارة المالية اللبنانية.

وبعد ...

يخوض المشارك في هذه الدورات تجربة مهمة تؤثر على قناعاته التي لطالما اعتبر أنها صحيحة، غير أنه يكتشف أنها بحاجة دائمة إلى التحسين. يتعرف المشارك على أخطائه من خلال مراقبة ذاته على الشاشة، ويلاحظ الأخطاء التي لطالما كان يراها في غيره ولا يراها في نفسه، فتكون هذه المشاركة فرصة له لمعرفة والعمل على تصحيحها. وخلال هذه التجربة يغوص المشارك في متاهة كبريائه، يتلقى الانتقادات من زملائه، ثم يستنتج أن هذه الانتقادات تهدف إلى تصويب أخطائه. تعطي هذه الدورة فرصة لتهديب النفس، ما يعكس إيجاباً على تواضع المشارك ويحسن قدرته على فهم الآخر ومعرفة ما يحتاج إليه، فتصبح مخاطبته واضحة وسهلة وصريحة.

ولكن ...
إن هذه الطريقة النموذجية، بحاجة لمدرّبة ذات خصال نموذجية، مدرّبة يرتاح إليها المشارك.

مدرّبة ذات ابتسامه نموذجية.

مدرّبة "تفرض" علينا أن ندعو الجميع للمشاركة.

مدرّبة ...

اسمها جنان غانم الدويهي.

■ فشكراً لها وللقيمين على المعهد المالي.

حنا المر

نظم المعهد المالي
عـددة دورات في
"مهارات الاتصال
عبر الهاتف" منذ
٢٠٠٣/٠٧/٢٢



شارك فيها ٦٤
موظفاً من مختلف
مديريات وزارة
المالية. وتلخص

أهداف الدورة بتطوير المهارات الفردية في الحادثة بين الموظف والمكلف، ليتمكن من تحسين التواصل وتبادل المعلومات مع المكلفين على أفضل وجه.

قد يبدو هذا الخبر عادياً، لكن غير العادي هو الطريقة النموذجية في إيصال هذه المهارات إلى المشاركين في الدورة التي اعتمدت تقنية جديدة قائمة على مبدأ "الصوت والصورة". حيث يحاول المشارك في الدورة حل بعض المسائل من خلال الاستماع والمشاهدة، فيمسائل فكرية ومنطقية تبدو لأول وهلة أنها مسلية، يستنتج المشارك من خلالها السبل التي تساعد في تحسين مهاراته في الاتصال الشفهي:

- طريقة تبادل الآراء: حيث يحاول المشاركون تجميع شكل معين من قطع مبعثرة بمساعدة أحد الزملاء، الذي يقوم بتوجيه زملائه وإعطائهم التعليمات من خلال مخاطبتهم بعدة طرق: المحاطبة فقط، المحاطبة والمراقبة، المحاطبة والمناقشة، يخلص المشاركون عندها إلى الأسلوب الأفضل في التخاطب، فيظهر أن أسلوب تبادل الآراء وتوضيحها هو الأسلوب العملي والمفيد.

- طريقة التجربة الشخصية والتقييم الذاتي: ضمن هذه التجربة يحاول كل مشارك إيصال رسالة إلى الآخرين ضمن واقع مفاجيء يفرض عليه، فتكون حركاته عفوية وأخطاؤه ظاهرة، من ثم يشاهد نفسه على شريط فيديو حيث يلاحظ جميع أخطاء المحاطبة بدءاً من حركات اليدين، مروراً بوضع الوقوف وسرعة البديهة، وصولاً إلى إيجاد الكلمات المناسبة للتعبير في وقت قصير، وبعدها يقوم كل مشارك بنقد ذاتي على مسمع الجميع، ثم يستمع إلى انتقاد الآخرين.



موظفو الفئة الثالثة والرابعة يتدربون على أصول كتابة المراسلات الإدارية والتقارير

إن النصوص والمراسلات الإدارية هي الأساس الذي يرتكز عليه نشاط الإدارة. وهي في الوقت عينه المظهر الذي يتجلى به هذا النشاط. وهي إلى ذلك تشكل ذاكرة الإدارة التي يركن إليها. فكلنا كموظفين عامين وعاملين في القطاع العام معنيّ بها بشكل أو بآخر. إما لأن عملنا يتطلب منا صياغة المراسلات أو لأننا نتداول بها في سياق إنجازنا لمهامنا. وبمطلق الأحوال لأنها تنظم مختلف الشؤون ذات العلاقة بنشاط الإدارة.

للمرة الثانية في هذا الفصل نظم المعهد المالي دورة تدريبية حول أصول المراسلات الإدارية وإعداد النصوص تولاها السيد سمير بدر، مدير المعهد الوطني للإدارة والتنمية سابقاً، وشارك فيها عدد من الموظفين من مختلف المديرات وامتدت من ٢٠٠٣/٧/٢٨ حتى ٢٠٠٣/٨/٨ وتناولت خصائص الإنشاء الإداري عامة من سلامة اللغة والدقة في اختيار التعبيرات والألفاظ إلى التقييد بالأصول الشكلية (مع التركيز دوماً على مبدأ التسلسل الإداري) واتباع القواعد الخاصة بكل نوع أو صنف من أصناف الكتابة الإدارية لا سيما في ما يتعلق بالقوانين والأنظمة والمراسيم والقرارات والتعاميم والذكرات والرسائل... وقد ارتكزت الدورة على إعداد الأمثلة التطبيقية حول صياغة مشاريع نصوص في شؤون وظيفية تعني المشاركين في الدورة مباشرة.

كما نظم المعهد دورة تدريبية ثالثة موجهة لموظفي الفئة الرابعة امتدت على أسبوعين من ٢٥ آب ولغاية ٥ أيلول ٢٠٠٣ بهدف تمكين أكبر عدد من المهتمين من الاستفادة من هذه الخبرة. ■

إليك بعض النصائح عند اتصالك بشخص ما عبر الهاتف:

١. حضّر قائمة الاتصالات والألويات والتوقيت المناسب.
٢. حضّر مضمون المكالمات الهاتفية: لماذا المكالمات؟ ماذا سوف تتضمن؟ متى الاستحقاق؟ من المعني؟ أين المكان؟ كيف يجب أن تتم المعاملة؟
٣. عرّف عن نفسك وعن صفتك الوظيفية.
٤. تأكّد من أنك تتحدث مع الشخص المناسب ومن صفته الوظيفية.
٥. انتبه إلى نبرة صوتك: نبرة واثقة، قريبة من المتكلم، حيوية وطبيعية، لفظ واضح، وتيرة كلمات مقبولة.
٦. انتبه إلى اللغة والتعبيرات التي تستعملها: لغة واضحة ومبسطة قدر الإمكان. تعابير مفهومة من المكلف، التخفيف من التعبيرات التقنية، الجمل قصيرة وواضحة.
٧. اضبط المكالمات من خلال طرح الأسئلة المفتوحة للاستفهام والأسئلة المغلقة للتأكد من المعلومات وضبط الاسترسال.
٨. في حال الإحالة، أحوّل إلى الشخص المختص وشرح الهدف من ذلك.
٩. استعمل المفردات والجمل الإيجابية واطرح الحلول بالطريقة نفسها.
١٠. أصغ إلى المكلف وافهم وجهة نظره وأعطه المعلومات الصحيحة والكافية حول البدائل (إذا ما توفرت) وحول الأشخاص المعنيين بالحلول ومواقع القرار، وزوّده بالخطوات الواضحة لما يجب القيام به.
١١. دوّن أهمّ ما ورد في الاتصال وتاريخه.
١٢. تابع مترتبات الاتصال والرد على المكلف في الأوقات المحددة.
١٣. كن لبقاً عبر الهاتف.
١٤. ابتسم فالمكلف، وإن كان لا يستطيع رؤيتك، فهو يشعر بالابتسام.
١٥. أخيراً لا تنس أن تشكره على وقته.

مبدأ التسلسل الإداري في المراسلات الإدارية (المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ تاريخ ١٢/١/٢٠٠٣)

• هل تعلم أنّ هنالك نوعين من الاتصال بين الموظفين؟

الاتصال العمودي: يتم بين الرؤساء والمرؤوسين من أعلى إلى أدنى أو من أدنى إلى أعلى. في هذه الحالة، لا يحق للموظف الاتصال برئيس أعلى إلاّ بواسطة رئيسه المباشر حتى في حال الشكوى منه.

الاتصال الأفقي: يتم بين الرؤساء المتوازيين والمتساويين. يجوز في هذه الحالة للمديرين ولرؤساء المصالح والدوائر والأقسام، ضمن الوزارة الواحدة، أن يتبادلوا المراسلات العادية دون واسطة. كما يحق للمديرين والرؤساء في وزارات مختلفة أن يتبادلوا المراسلات مباشرة في ما بينهم شرط ألاّ تعرّض هذه المراسلات لمبدأ عام.

• كيف يتم الاتصال في المحافظات؟

يتم تبادل المراسلات بين دوائر القضاء ودوائر المحافظة بصورة مباشرة. أما المراسلات بين دوائر المحافظة والإدارة المركزية، فتتم:

١. بواسطة المحافظ إذا كانت المراسلة ذات طابع مبدئي أو ذات صيغة عامة.
٢. مباشرة إذا كانت المراسلة تتعلق بأعمال عادية جارية أو ذات طابع فني.

التعاون مع البنك الدولي



بالتعاون والتنسيق مع البنك الدولي نُظِّمَت في المعهد المالي ورشة عمل حول "نمذجة الاقتصاد الكلي" Macroeconomic Modeling من ١١ حتى ١٣ حزيران، حاضر فيها السيد Thilak Ranaweera وشارك فيها المسؤولون المعنيون بنمذجة الاقتصاد الكلي ذوو الخبرة في الاقتصاد الكمي من خبراء في وزارتي المالية والاقتصاد والتجارة، مصرف لبنان، مجلس الإنماء والإعمار وإدارة الإحصاء المركزي (١٩ مشاركاً).

تخلل هذه الورشة عرض لنموذج الاقتصاد الكلي الذي تتبعه مجموعة البنك الدولي والذي يتيح إمكانية استعراض تأثير السياسات الاقتصادية وتحليله.

كما تم تخصيص قسم كبير من الورشة لمناقشة كيفية تحديث نموذج الاقتصاد الكلي الذي يعتمد لبنان، وذلك من خلال طرح التعديلات والتحسينات التي قد تعكس الوضع الاقتصادي والمالي الحالي على أفضل وجه. ■

ماذا تعني بنمذجة الاقتصاد؟

تشكل نمذجة الاقتصاد الكلي أداة اقتصادية تساهم من خلال اعتماد معادلات معينة وإحصاءات مالية واقتصادية في:

- مراقبة الاستقرار الاقتصادي.
- تحليل الاستراتيجيات الإنمائية.
- قياس القرارات الخاصة بالسياسات الاقتصادية وأثارها.
- تحليل السياسات الاقتصادية ومقارنة البدائل.
- تحليل مدى ملائمة سياسات اقتصادية (داخلية وخارجية) معينة واستمراريتها.

تعتبر نمذجة الاقتصاد الكلي من أهم الأدوات الاقتصادية المعتمدة حالياً لأنها تشكل أداة عملية وفعالة لتوثيق الحوار مع المؤسسات المالية الدولية ومع المؤسسات المانحة.

الحوافز الضريبية من مؤسسة تشجيع الاستثمار في لبنان (إيدال): بحث أعده موظفون جدد/دفعة ٢٠٠٣

من ضمن برنامج التدريب الذي خضع له الموظفون الجدد الـ ١١، أعد هؤلاء مشاريع بحث تناولت مواضيع ذات علاقة مباشرة بعملهم هدفت إلى تنمية روح العمل الجماعي لديهم بالإضافة إلى تدريبهم على كتابة التقارير.

وقد اخترنا في هذا العدد أن نلقي الضوء على البحث الذي أعده كل من فادي عبدالله، بشّار الحجار، رولا عويدات، غريتا مخول، ميشلين ضومط، وعبد الرحمن عيتاني، والذي

يتناول الحوافز الضريبية التي اقترحتها مؤسسة إيدال بهدف تشجيع الاستثمار في لبنان؛ يعرض البحث أولاً للخصائص الاستثمارية التي يتمتع بها لبنان ومن ثم يعرف مؤسسة إيدال واصفاً مهمتها والحوافز التي تعتبرها مشجعة للاستثمار، ويسهب البحث في وصف الحوافز الضريبية التي تقدمها إيدال لكل من القطاع الصناعي والزراعي والسياحي ويركز على تلك التي تقدمها على شكل تنزيلات للمستثمرين الأجانب واللبنانيين لاسيما الإعفاءات الضريبية المقدمة للشركات والمؤسسات كـ:



- إعفاء أرباح إعادة تخمين الأصول الثابتة من ضريبة الدخل.
 - إعفاء ربح التحسين الناتج عن التفرغ الكلي أو الجزئي عن الأصول الثابتة.
 - إعفاء أبنية المؤسسات الصناعية أو التجارية التي يستعملها مالكوها من ضريبة الأصول المبنية.
 - إعفاء شركات الهولدينغ holding من ضريبة الباب الأول (الضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية) وضريبة الباب الثالث (الضريبة على دخل رؤوس الأموال المنقولة).
 - إعفاء شركات الأوفشور off-shore من ضريبة الباب الأول وضريبة الباب الثالث.
- وينتهي البحث بعدد من الاقتراحات أبرزها:
- تطبيق الإعفاءات الضريبية بطريقة لا تؤدي إلى إعفاء فئة معينة منها وتحميل عبئها على فئة أخرى.
 - الاهتمام بالجانب الأمني والسياسي لضمان الاستقرار للمستثمرين.
 - الاهتمام بنوعية الاستثمارات وليس بالكمية والتركيز على الاستثمار الأجنبي مما يخلق نوعاً من التنافس وحافزاً لزيادة وتقدم الاستثمار المحلي. ■

نشاطات التعاون مع وزارة المالية الفرنسية

كثرت زيارات وفود وزارة المالية اللبنانية إلى نظيرتها الفرنسية، حيث شارك عدد من العاملين بعدة دورات تدريبية تمحورت حول المواضيع التالية:

تحسين التواصل من أجل خدمة أفضل للمواطنين

جرت العادة أن يقتصر تدريب الوفود اللبنانية في وزارة المالية الفرنسية على المواضيع المالية والضريبية أو تلك ذات الصلة بالموارد البشرية، واستثناءً لهذه القاعدة استقبلت الوزارة الفرنسية وفد من وزارة المالية اللبنانية لعرض موضوع جديد: التواصل Communication.

أما الوفد الذي تألف من خمسة عناصر من مختلف الإدارات تعمل في حقل التواصل الداخلي أو الخارجي (جيد بكداش عن فريق الضريبة على القيمة المضافة، بسكال عيسا عن المركز الإلكتروني، ماريا ملص عن مكتب الوزير، رانيا أبو جودة ولبنى بستاني عن المعهد المالي) فاضطلع طوال خمسة أيام (من ٦ حتى ١١ حزيران) على مختلف سبل ووسائل التواصل التي تعتمد عليها كل من المديرية العامة للمحاسبة العامة الفرنسية، والمديرية العامة للضرائب وبعض المراكز الضريبية في المناطق؛ وتذكر منها، على صعيد التواصل الخارجي: الحملات الإعلامية عند الاستحقاقات الضريبية ومشروع كوبرنيك COPERNIC. أما على صعيد التواصل الداخلي فاضطلع الوفد على طريقة إعداد المواقع الداخلية الخاصة بالوزارة وبمديرياتها: الإنترنت Intranet، وعلى المنشورات الداخلية (النشرات الداخلية، كتيبات حقوق وواجبات الموظف، التقارير السنوية...)، ونشاطات التواصل الداخلي (الاجتماعات الدورية، ورشات العمل الداخلية، النشاطات الرياضية).

وقد عاد الوفد إلى لبنان حاملاً معه أفكاراً "تواصلية" جديدة تستفيد منها وزارة المالية اللبنانية إذا ما تم تطبيقها، وتساعد على تحسين مهاراتها "التواصلية" وأهمها:

- حملات الإعلام والإعلان الضريبي والمالي.
- إنشاء شبكات خدمة المواطن.
- تطوير أدلة المواطن وتسهيل توزيعها على الجمهور.
- تطوير موقع الإنترنت Intranet الذي من شأنه أن يسهل تبادل المعلومات والوثائق بين الموظفين في مختلف المناطق والإدارات.
- تحديث موقع الإنترنت الخاص بالوزارة فيتمكّن المكلفين من التصريح عن ضرائبهم مباشرة عبر الشبكة ومتابعة سير معاملاتهم المختلفة. ■

تدريب ميداني في دائرة الخدمات الضريبية/ فرنسا

بالعودة إلى المواضيع الضريبية البحتة التي يتم التدريب عليها في إطار التعاون مع وزارة المالية الفرنسية، شارك ربيع العرجا، مراقب في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، في تدريب ميداني في دائرة الخدمات الضريبية في منطقة Hauts de Seine Nord من ٧ إلى ٢٥ تموز ٢٠٠٣، من خلال هيئة التعاون الدولية التابعة للمديرية العامة الفرنسية للضرائب والمعهد المالي. جرى التدريب في مختلف أقسام دائرة الخدمات الضريبية في منطقة Nanterre، في دائرة الوعاء الضريبي في Colombes، في فرق التدقيق الثلاث، في مركز الضرائب العقارية في Nanterre Sud-Ouest في فريق المراقبة والأبحاث، في دائرتي الواردات الرئيسية والفرعية في Nanterre La Défense وأخيراً في مركز الضرائب في Nanterre La Défense الذي يضم:

- ٥ وحدات تفتيش متخصصة (اثنان متخصصتان في الشؤون المالية للشركات، واحدة في الشؤون المالية الشخصية، وثلاث في الشؤون المالية لمجموعات الشركات).
- وحدة الضريبة المهنية.
- الوعاء الضريبي. ■

مشروع COPERNIC الفرنسي لتحسين خدمة المواطنين: ما هو؟

هو واحد من المشاريع الأكثر أهمية حالياً في إدارة الضرائب الفرنسية يعوّل عليه لتطوير علاقة المواطن بالإدارة الضريبية وإحداث نقلة نوعية في الخدمات.

أهدافه:

أ. تسهيل معاملات المواطن وعلاقته بالإدارة الضريبية إذ يمكّنه من الحصول على المعلومات والتصريح والدفع من خلال محاور موحد.

ب. تسهيل طرق التواصل مع الإدارة الضريبية من خلال: الإنترنت والتصريح والدفع الإلكتروني.

ج. تسهيل إمكانية الاتصال بالإدارة الضريبية للاستفسار والحصول على المعلومات من خلال مراكز اتصالات مختصة.

DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS, DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ PUBLIQUE

تفعيل الرقابة الضريبية



شارك كل من جوزيان موسى (مراقبة رئيسية في مالية لبنان الشمالي) ومنال عبد الصمد (رئيسة دائرة في مديرية الضريبة على القيمة المضافة) في ورشة عمل حول الرقابة الضريبية. عقدت في نواصي لو غران (فرنسا) بين ٣ و١٧ أيار. هدفت هذه

- الورشة إلى التعريف بالتقنيات الضريبية المعتمدة في فرنسا. ومن أهم التقنيات التي تم عرضها ومناقشتها، والتي يمكن لوزارة المالية اللبنانية الاستفادة منها نذكر ما يلي:
- تحديث دائم لقاعدة البيانات الخاصة بالمكلفين.
- إرفاق تصاريح المكلفين بلائحة بأسماء الزبائن ومقدمي الخدمات الذين يتعامل معهم المكلف، مما يسمح بجمع معلومات دقيقة حول المكلفين.
- الضمانات التي يحظى بها المكلف لدى دفعه الغرامات الضريبية أيًا كانت المخالفة التي ارتكبها: عدم التصريح، عدم تقديم التصاريح الكافية، التأخر أو الامتناع عن الدفع.
- شرعة المكلف التي تتضمن حقوق وواجبات المكلف الخاضع للتدقيق.
- وضع برامج معلوماتية تسمح بتبادل المعلومات والبيانات بسرعة فائقة. ■

التعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة

حماية الملكية الفكرية والجمارك اللبنانية

تعتبر قوانين حماية الملكية الفكرية ظاهرة حضارية واقتصادية تساهم في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول. وفي حماية حقوق الإبداع والاختراع. يواكب لبنان هذا التغيير عبر إصدار القرارات والتعاميم والمراسيم التي تعنى بهذه الأمور. ويقسم القانون اللبناني لحماية الملكية إلى عدّة أقسام: الملكية التجارية والصناعية وبراءات الاختراع، الملكية الأدبية والفنية، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الملكية.

إنّ سرعة التغيير في مجالات حماية الملكية الفكرية يجعل من الضروري النظر في الخيارات الجديدة المتاحة وفي المبادئ والقواعد الدولية المنسقة. وقد شرعت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في إجراء عملية استشارية دولية جمّعت عنها سلسلة من التوصيات بشأن آليات محاربة الممارسات غير القانونية.

وفي هذا الإطار تقوم إدارة الجمارك بتنظيم حلقات تدريبية لموظفيها بهدف إطلاعهم على آخر مستجدات القانون اللبناني والقوانين الدولية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية. إضافة إلى إعلامهم بكافة الإجراءات المتبعة في مختلف الضبطيات. آخر هذه الحلقات التدريبية كان بالتعاون مع خبراء أجنبي في هذا المجال في ٢٥ تموز ٢٠٠٣ وقد شارك فيها ٣٠ مراقباً من مختلف إدارات ومصالح الجمارك اللبنانية. ■

تدريب موظفي مصلحة حماية الملكية الفكرية ومصصلحة حماية المستهلك



في إطار الجهود التي تبذلها وزارة الاقتصاد والتجارة لتدريب المراقبين لدى مصلحة حماية المستهلك على موضوع تحديد الأسس والطرق الآيلة إلى التمييز الصحيح والمعرفة الحقيقية للسلع المزورة بالمقارنة مع السلع الأصلية. قامت هذه الوزارة بتنظيم دورتين تدريبيتين الأولى في ١٦ حزيران والثانية في ١٣ و٢٤ تموز ٢٠٠٣ حول حماية الملكية الفكرية وحماية المستهلك في المعهد المالي بهدف تزويد المراقبين بأخر المعلومات في هذا الموضوع وذلك للاستفادة منها أثناء حملاتهم في مكافحة الغش والتزوير. ■

ربلو الشرق الأوسط: الاجتماع الإداري السنوي الثامن



نظمت مديرية الجمارك العامة بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية والمكتب الإقليمي لتبادل المعلومات في الرياض من ٢١ إلى ٢٣ تموز ٢٠٠٣، اجتماعاً للمكاتب المحلية لنظام ربلو الشرق الأوسط. بدأ الاجتماع يوم السبت في ١٩ تموز ٢٠٠٣ بدورة تدريبية حول نظام شبكة المكافحة الجمركية العالمية هدفت إلى تحسين أداء برنامج ربلو الذي يتضمن دراسة لقواعد البيانات، وتحليلاً لوضع التهريب والغش. تلت هذه الدورة حلقات عرض ونقاش (٢١ تموز ٢٠٠٣) افتتحها وزير المالية، الأستاذ فؤاد السنيورة، ومدير المكتب الإقليمي بالشرق الأوسط وممثل منظمة الجمارك العالمية السيد حسان عمر البعاج. شارك في هذا الاجتماع السنوي ٢٢ مندوباً عن جميع الدول الأعضاء، وناقشوا مواضيع عدّة منها: تقرير منظمة الجمارك العالمية الذي يتناول التعريف بسياسة الـ RILO العالمية، الاستراتيجية المعلوماتية والإخبارية العالمية، قرارات لجنة شبكة المكافحة الجمركية العالمية، العمليات التي تقوم بها اللجنة وتقرير حول اتجاهات وإحصاءات الضبطيات في العالم وفي المنطقة. إضافة إلى عرض لإجازات مكتب RILO الشرق الأوسط. في نهاية الاجتماع، تمّ وضع توصيات جديدة، إضافة إلى طرح عدد من المقترحات أهمها اتفاق المجتمعين على أن يقوم المكتب الإقليمي بالتنسيق مع الدول المهتمة، بتحضير خطة عمل لتشكيل فريق لدراسة التحالفات في كل من الدول الأعضاء وتقديم خطة العمل إلى المدراء العاميين للموافق عليها. ■

ما هو نظام RILO وما هي أهدافه؟

نشأ نظام ربلو (RILO (Regional Intelligence Liaison Office خلال الاجتماع السابع والعشرين للجنة الإدارة التابعة لمنظمة الجمارك العالمية والذي عقد في مراكش في العام ١٩٩١. يهدف الـ RILO إلى وضع إطار لتبادل المعلومات بين إدارات الجمارك في بلدان الشرق الأوسط. وقد بدأ العمل به في العام ١٩٩٥ انطلاقاً من مكتب الرياض. يذكر أن لبنان انضم إلى نظام RILO في العام ١٩٩٧.

التعاون مع وكالة الضرائب اليابانية

منذ ما يناهز العامين، كانت وكالة الضرائب اليابانية، في إطار التعاون مع وزارة المالية اللبنانية، قد أعلنت عن تقديم منحة لبرنامج دراسات عليا في السياسات الضريبية، مدته سنتين، في جامعة يوكاهاما الوطنية في اليابان. وقد تمّ للمرة الأولى قبول مرشح من وزارة المالية اللبنانية لهذا البرنامج الهام - الذي يموله البنك الدولي بالتعاون مع دولة اليابان هو السيد ماهر جلول. مراقب الضرائب الرئيسي لدى مديرية الواردات وذلك لاستيفائه الشروط المطلوبة لناحية السن والأجازات الجامعية والتاريخ الوظيفي.

في هذا السياق قرر السيد جلول أن يطلع زملاءه على تجربته في اليابان وأن يبيّن لهم الهيكلية الإدارية للنظام الضريبي الياباني.

"يسعدني أن أنتهز هذه الفرصة لأوجه تحية إلى جميع الزميلات والزملاء في وزارة المالية وفي المعهد المالي وأخص بالشكر الذين مهدوا الطريق لحصولي على منحة في اليابان.



لقد أتاحت لي المشاركة في هذا البرنامج فرصة دراسة ومناقشة مواضيع تتعلق بالاقتصاد والإدارة بالإضافة إلى مواضيع تتعلق بالضرائب لاسيما النظام الضريبي في اليابان. ويتمتع هذا النظام بجهة إداري مستقل عن وزارة المالية National Tax Agency يتولى الإدارة الضريبية من تكليف وخصيل الضرائب، كما يمتاز بوجود كلية خاصة لإعداد وتدريب مراقبي الضرائب National Tax College. كما يتميز هذا النظام بوجود جهاز ضمن الكلية يُعنى بدراسة الاعتراضات شبيه بلجان الاعتراضات في لبنان ويعرف بـ National Tax Tribunal. يضم هذا الجهاز قضاة اعتراضات ومراقبي ضرائب يتفرغون لدراسة الاعتراضات على جميع أنواع الضرائب. أضف إلى أن هذا الجهاز يتمتع بالاستقلالية عن الإدارة الضريبية التي قامت بالتكليف ما يضمن الشفافية والحيادية في إصدار القرارات. ختاماً أنتهز هذه الفرصة لدعوة الزميلات والزملاء في مختلف مديريات وزارة المالية للاستفادة من المنح التي تقدم إلى المعهد المالي وذلك للتزود بالعلم والمعرفة والخبرات من أجل تأدية متطلبات الوظيفة العامة بكفاءة عالية" ■

ماهر جلول

مراقب ضرائب رئيسي

ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة: في جلسة عرض ونقاش صريحة خلال حفل إطلاق الدليل

المهندسين في بيروت وفي الشمال، نقابة الصيادلة، نقابة المعالجين الفيزيائيين في لبنان، نقابة أطباء الأسنان، نقابة الطوبوغرافيين في لبنان، نقابة أصحاب المستشفيات، ونقابة الأطباء.

تطرق الوزير بشكل صريح إلى موضوع التسوية الضريبية الشائك واستمع لشكاوى نقباء المهن الحرة وشرح لهم ظروف قانون التسوية الضريبية وأوضح لهم ملاسبات هذا الموضوع وأمل الانتهاء من السجل الدائر في هذا الشأن.

بمناسبة إطلاق دليل "ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة" نظّم المعهد المالي جلسة عرض ونقاش تلت حفل الإطلاق وذلك يوم الأربعاء الواقع فيه ٢ تموز ٢٠٠٣ بحضور وزير المالية، الأستاذ فؤاد السنيورة، والمدير العام الأستاذ آن بيفاني، ومدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID، السيد رؤوف يوسف، ومديرة منظمة أمديست-لبنان AMIDEAST، السيدة بربرا بتلوني. شارك في هذه الجلسة أكثر من ١٨٥ ممثلاً عن نقابات المهن الحرة وعن القطاعات الأهلية والاقتصادية ونذكر منها نقابة

حملة ترويج دليل "ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة"

٥٠ ألف نسخة ... وطبعة ثانية



منذ إنطلاقه بتاريخ ٢/٨/٢٠٠٣ وفي أقل من شهرين تمّ توزيع ما يقارب ٤٩٠٠٠ نسخة من دليل "ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة" من أصل خمسين ألف نسخة. فبالإضافة إلى وضعه في متناول الجمهور في دوائر وزارة المالية كافة في بيروت والمناطق، تم توزيع هذا الدليل على عدد من نقابات أصحاب المهن الحرة. ويتم حالياً إعادة طبع خمسين ألف نسخة جديدة نزولاً عند الطلب المتزايد من النقابات ومن المواطنين بشكل عام.

حملة الترويج

كانت الوزارة من خلال المعهد المالي قد حرصت على توعية المواطنين عامةً والمكلفين خاصةً من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، حيث أنها أعدت مقابلات تلفزيونية وإذاعية لتفسير مبادئ هذه الضريبة وترويج الدليل. كما عملت على توزيعه من خلال صحيفتين محليتين هما "النهار" و"الاستقبل" وكذلك تتم ترجمته إلى الإنكليزية ليصار إلى توزيعه من خلال مجلة Lebanon Opportunities.

في الجامعات

كذلك يحضر المعهد المالي حالياً جولة على الجامعات اللبنانية تستهل في مطلع السنة الدراسية في أوائل فصل الخريف وتهدف إلى توزيع الدليل على الطلاب المتخرجين وإطلاعهم على المبادئ الأساسية لضريبة الدخل التي تخص بشكل رئيسي أصحاب المهن الحرة. ■

نقابات أصحاب المهن الحرة	النسخ الموزعة
نقابة الأطباء في بيروت	٦,٠٠٠
نقابة الأطباء في الشمال	١,٠٠٠
نقابة الصيادلة في لبنان	٣,٠٠٠
نقابة مختبرات الأسنان في لبنان	٦٠٠
نقابة المهندسين في بيروت	١٠,٠٠٠
نقابة المهندسين في الشمال	٣,٠٠٠
نقابة المعالجين الفيزيائيين في لبنان	١,٠٠٠
مختلف	٢,٠٠٠
المجموع	٢٦,٦٠٠
وزارة المالية	النسخ الموزعة
مالية بيروت	٥,٠٠٠
مالية جبل لبنان	٣,٠٠٠
مالية لبنان الشمالي	٢,٠٠٠
مالية لبنان الجنوبي	٢,٠٠٠
مالية النبطية	٢,٠٠٠
مالية البقاع	٢,٥٠٠
المعهد المالي (من خلال: حفل إطلاق الدليل، مع حديث المالية، في فاعات التدريس)	٦,٠٠٠
المجموع	٢٢,٥٠٠
المجموع الإجمالي	٤٩,١٠٠

الاختبار لوظيفة محتسب: اختبار لمعايير الكفاءة والشفافية في وزارة المالية

الخطي بناءً على استمارة تقييم. ومن ثم رفعت توصيتها إلى المدير العام لاختبار من يراه مناسباً لهذا المركز. وعلى أساسه وبعد مقابلات أجراها معالي وزير المالية ومدير عام المالية للمرشحين الاثنتين الذين احتلا المركزين الأولين وهما السيد عبد الرحمن غزاوي والسيد محمود الأدلبي تم اختيار مراقب الضرائب في مالية لبنان الشمالي. السيد عبد الرحمن غزاوي (تاريخ دخول الخدمة ١٩٩٦) لملء المركز الشاغر.

رحبت وزارة المالية التحدي وجمحت التجربة وأثبتت أنه بإرساء أسس التنافسية تنفتح الأفق أمام الجميع ويحلو الفوز وتعم المنفعة وتعمق الثقة.

فعلى أمل أن تنعم التجربة. ■

كيف نفعل الكفاءة والشفافية في وزارة المالية؟ كيف نجعل التعيين لبعض الوظائف عملية تنافسية تتيح الفرص أمام العناصر الكفوءة وتساهم في الارتقاء بالخدمة العامة إلى مفهوم عصري؟ كيف نساهم في تعزيز المنافسة الإيجابية ومبدأ تكافؤ الفرص وتحسين مستوى الأداء؟ ...

كلها أسئلة كانت الإجابة عليها شغلنا الشاغل خلال الفترة الماضية حيث وبمبادرة من وزير المالية، ومدير المالية العامة، نظمت الوزارة من خلال المعهد المالي وبالتعاون مع لجنة من أصحاب الخبرة والكفاءة



اختباراً داخلياً لمركز محتسب في محتسبية قضاء طرابلس وذلك في ٣١ أيار و٦ حزيران ٢٠٠٣ وكان هذا المنصب شاغراً بعد أن أحيل محتسب طرابلس السيد أحمد سلطان إلى التقاعد في أيار ٢٠٠٣.

كانت تلك تجربة أولى أرادت منها وزارة المالية اختبار نمط جديد من العمل تطبعه الحداثة والمهنية العالية وتبعد كل البعد عن نمط "المحسوبيات" وال"واسطة" وبالرغم من الجو الحذر الذي طبع إطلاق هذه التجربة إذ قلة من الموظفين آمنوا بنجاحها وحيادها. تقدم ثمانية مرشحين للاختبار استوفوا الشروط المحددة التي عممها المعهد المالي بواسطة الفاكس والبريد الإلكتروني على كل إدارات وزارة المالية. وكانت للجنة المكلفة الإشراف على هذه المباريات قد وضعت المسابقات الخطية وأشرفت على تصحيحها وأجرت المقابلات الشفهية للناجحين في الامتحان

شروط الاشتراك في الاختبار: يشترط في المرشح أن يكون:

١. مراقب ضرائب أو مراقب جباية أو محاسب أو محتسب.
٢. قد أتم الرابعة والعشرين ولم يتجاوز الخامسة والخمسين من العمر.
٣. يتمتع بخبرة عملية في وزارة المالية لا تقل عن السنتين.

محتوى الاختبار:

مسابقة عملية في المعلوماتية ومسابقات خطية في أصول تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها. قانون المحاسبة العمومية. ضريبة الدخل. الضرائب غير المباشرة. ضريبة الأملاك المبنية. قانون رسم الانتقال. قانون الضريبة على القيمة المضافة.

تعد وزارة المالية لاختبارات داخلية لوظيفة محتسب ومحتسب متمرّن لمحتسبتي المتن والشوف.

جان باتيست جيليه يعرض لتطور أنظمة التدقيق والرقابة في إطار موازنات البرامج

اندرجت هذه الحلقة ضمن سلسلة حلقات العرض والنقاش الهادفة إلى الوقوف على المستجدات في دول العالم لاسيما في ما يتعلق بالأجاء المتزايد نحو اعتماد أسلوب موازنة الأداء بدلاً من أسلوب موازنة الاعتمادات. وفي إطار النشاطات الهادفة إلى التعرف عن قرب على التجربة الفرنسية ومناقشة خصائصها مع كبار المسؤولين في وزارة المالية الفرنسية. تمكن المشاركون الـ ٥٤ من استعراض الرقابة المالية على أشكالها وما سيطاؤها من تعديلات في إطار القانون الجديد وكيفية ملاءمتها مع آلية الموازنة الحديثة. كما تمحور النقاش حول فعالية أنواع الرقابة المسبقة و/أو اللاحقة على الموازنة وحول الرقابة الإدارية والسياسية والتشريعية وارتباطها بتحديث الإدارة المالية للدولة ككل. ■

بمناسبة زيارة السيد جان باتيست جيليه، نائب مدير المحاسبة العامة الفرنسية وأحد المشاركين البارزين في وضع قانون الموازنة الفرنسية الجديد، إلى



لبنان للمشاركة في الاجتماع التحضيري الثالث للمؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة. أحيا هذا الأخير حلقة نقاش وحوار حول أنظمة التدقيق والرقابة في إطار موازنات البرامج وذلك يوم الاثنين الواقع فيه ٧ تموز ٢٠٠٣ في المعهد المالي.

تخفيض رقم الأعمال الخاضع إلزامياً للضريبة على القيمة المضافة (VAT)

٥٠٠ ثم ٣٠٠ ثم ١٥٠ مليون ل.ل.

جرى تدريجياً تخفيض رقم الأعمال الخاضع للـ VAT إلى ١٥٠ مليون ل.ل. بعد أن كان ٣٠٠ مليون ل.ل. في نيسان ٢٠٠٣ و ٥٠٠ مليون ل.ل. في شباط ٢٠٠٢.



وقد تم التخفيضين الأخيرين بموجب قانون موازنة ٢٠٠٣ (المادة رقم ٤٧٩ تاريخ ٢٠٠٣/٠٣/٣٠) وسوف يجري العمل بالتخفيض الثالث ابتداءً من أول كانون الثاني ٢٠٠٤.

ماذا يعني ذلك؟

إن تخفيض رقم الأعمال الخاضع إلزامياً إلى الـ VAT يعني زيادة عدد المكلفين الخاضعين لهذه الضريبة، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين المنافسة في الأسواق من خلال تقليص حجم حالات التنافس، في قطاع اقتصادي واحد، بين الأطراف الخاضعة لهذه الضريبة وتلك غير الخاضعة.

ما هي الإجراءات التي يجب على المؤسسات اتباعها؟

على كل شخص حقيقي أو معنوي يحقق رقم أعمال يساوي ١٥٠ مليون ليرة وما فوق خلال فترة الفصول الأربعة

الأسس النقدية لإصدار فواتيرها (cash business). يحق لهذه الفئة من المكلفين تقديم طلب إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة لاعتماد نظام مبسط لإصدار الفواتير. هذا النظام يسمح بإصدار إيصال (cash receipt) بدلاً من الفاتورة المنصوص عليها في المادة ٣٨ من القانون. على هؤلاء المكلفين إبراز الأسعار متضمنة الضريبة على القيمة المضافة.

٣. في ما يتعلق بالحاسبة: على الخاضعين مسك الدفاتر وتنظيم المستندات الحاسبية التي يمسكها المكلفون الخاضعون للضريبة على الدخل على أساس الربح الحقيقي بما يسهل عليهم عمليتي احتساب الضريبة والتصريح عنها.

٤. في ما يتعلق بالتصريح والدفع: تسهياً لعمليتي التصريح والدفع، وجنباً لتكبد المكلفين عناء الجيء إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة، يمكن لهؤلاء إرسال تصاريحهم عبر البريد وتسديد الضريبة لدى أي من المصارف العاملة في لبنان المتفق عليها أو أي فروع لها. ■

دائرة العلاقات العامة

مديرية الضريبة على القيمة المضافة

المتتالية لعام ٢٠٠٣. تقديم طلب تسجيل إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة في مهلة أقصاها شهرين ابتداءً من أول كانون الثاني ٢٠٠٤.

ما هي حقوق وواجبات الخاضعين لهذه الضريبة؟

بعد دراسة طلب التسجيل، تصدر مديرية الضريبة على القيمة المضافة شهادة تسجيل تسلمها للمكلف. فور استلامه شهادة التسجيل يترتب على المكلف بعض واجبات وحقوق معينة، نكتفي بذكر بعض منها:

١. في ما يتعلق بالفواتير:

- فواتير المشتريات: من أجل الاستفادة من حق الحسم، على المكلفين التأكد من تطابق الفواتير التي يحصلون عليها مع المادة ٣٨ من قانون الضريبة على القيمة المضافة.
- فواتير المبيعات: من أجل تفادي الأخطاء والغرامات، على المكلفين إصدار وتسليم فواتير مطابقة للمادة ٣٨ من القانون وهذه الفواتير تسمح لهم تحصيل الضريبة بشكل قانوني.

٢. في ما يتعلق بالأسس النقدية: من أجل تسهيل عملية إصدار الفواتير للمؤسسات التي تلجأ إلى أنظمة

تذكير تذكير

عمليتنا التصريح والدفع تشكلان عمليتان فصليتان مستقلتان الواحدة عن الأخرى. لذلك فإن غرامة عدم التصريح هي ١٠٪ من مبلغ الضريبة المتوجبة عن كل شهر تأخير بينما غرامة عدم الدفع هي ٣٪ من المبلغ ذاته. لا يتحمل الخاضع للضريبة أي عبء ضريبي بما أن الضريبة المدفوعة على مشترياته تحسم من الضريبة المحصلة على مبيعاته ويسدد الرصيد فقط للخرينة. وحده المستهلك النهائي يتحمل العبء الضريبي.

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة مركز استعلامات الـ VAT الذي من شأنه أن يجيب على أسئلتكم شخصياً، أو هاتفياً أو عبر البريد الإلكتروني. vat@finance.gov.lb (مجاناً) و ٣٩٨ ٠١ - ٢٣٤ ١٧١٠ راجعوا موقعنا على شبكة الإنترنت: www.finance.gov.lb

مشروع مكننة السجل العقاري والمساحة: في مستجداته

معلومات عقارية ومساحية دقيقة من شأنها أن تدعم سلطة اتخاذ القرار في مختلف شؤون التنمية والتخطيط والبيئة. نجحت وزارة المالية في تطبيق مراحل مهمة من مشروع مكننة السجل العقاري والمساحة (راجع افتتاحية العدد ١٥ من حديث المالية) وقد تجلّى هذا النجاح مؤخراً في موافقة مجلس المديرين في البنك الدولي في ٢٦ آب الماضي على منح وزارة المالية اللبنانية قرضاً بمبلغ ٥,٣١ مليون دولار أميركي. لمدة ١٥ سنة. لاستكمال الجهود الرامية إلى مكننة كافة السجلات العقارية وسجلات المساحة في كافة المناطق اللبنانية. وذلك أنه مع سير المشروع قدماً تم اكتشاف كميات إضافية من سجلات ووثائق الملكية وخرائط مقاسم الأراضي ما استوجب تأمين أموال إضافية لضمان نجاح المشروع وانتهائه ضمن المهل المحددة. ■

البنك الدولي في قرض لاستكمال مشروع مكننة السجل العقاري والمساحة

إن تحسين ومكننة السجل العقاري والمساحة يشكّلان أساساً لضمان استرداد لبنان عافيته، ذلك أن وجود نظام تسجيل إلكتروني فاعل يضم معلومات مفصلة حول الأراضي سيسهل نمو أسواق العقارات ويؤدي إلى تحقيق المزيد من الشفافية والفعالية على صعيد الأداء الوظيفي والتعامل مع المواطنين. كما سيسهم في تثبيت خطى الحكومة الإلكترونية على طريق تطويع التقنيات الحديثة في خدمة المواطن فيتمكن من استخراج المعلومات والتقارير والسجلات العقارية والمساحية الدورية الدقيقة في وقت قصير. كذلك يتمكن من متابعة حركة السوق العقارية من خلال الإنترنت. ومن جهة ثانية ستتوافر للدولة اللبنانية قاعدة

مستجدات مشروع مكننة السجل العقاري وسجلات المساحة في لبنان:

- ١ كانون الثاني ٢٠٠٢: افتتاح أمانة السجل العقاري ودائرة المساحة في بيروت.
- ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٢: افتتاح أمانة السجل العقاري في بعبداء.
- ٢٦ آب ٢٠٠٣: افتتاح أمانة السجل العقاري في المتن.
- ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٣: افتتاح أمانة السجل العقاري في صيدا.

بعد إنجاز ما ورد أعلاه تم في الفترة الأخيرة إنجاز ما يلي:

- ٨ تموز ٢٠٠٣: افتتاح مكننة دائرة المساحة في زحلة، مكتملاً بالتالي مكننة مجمل خرائط المساحة في البقاع التي تشكل ٤٠٪ من مجموع خرائط المساحة في المناطق المسوَّحة والمُكاملة في لبنان. ويكون بذلك قد أُجِّز القسم الأول من المشروع في البقاع، ويبقى إنجاز القسم الثاني المتمثل بمكننة أمانة السجل العقاري في مطلع السنة المقبلة.
- ١٥ تموز ٢٠٠٣: إطلاق مكننة دائرة السجلات العقارية في كسروان منهيّاً بالتالي العمل في مكننة السجل العقاري في جبل لبنان. ولا بد من التذكير أن الصحائف العقارية في أمانات جبل لبنان العقارية الثلاث تعادل تقريباً نصف صحائف لبنان العقارية. كما أن الواردات من الرسوم العقارية تقارب الخمسين في المئة من مجمل الواردات العقارية المحققة في لبنان.
- ١٩ تموز ٢٠٠٣: إطلاق مكننة أمانة السجل العقاري في محافظة النبطية.

مدني وقطاع خاص شديدي النشاط والحركة مقارنة مع باقي بلدان المنطقة. كذلك إن المهاجرين اللبنانيين يشكلون مثلاً حياً. يحتذى به، للتواصل بين المهاجرين وبلدهم الأم. غير أن لبنان لم يشفَ تماماً من آثار الحرب، فعلى الرغم من إرساء الوفاق الوطني وعلى الرغم من الجهود الهادفة إلى إعادة البناء والإعمار لا يزال القطاع العام فيه يعاني من مخلفات الحرب.

ح.م.: عمر رزّاز ما رأيه بوزارة المالية؟

ع.ر.: إن وزارة المالية اللبنانية قد أثبتت عن كفاءة وجدارة في تنفيذ مشاريع الإصلاح التي حققتها حتى الآن. فعلى الرغم من كونها تعاني من نفس المشاكل التي يعاني منها القطاع العام اللبناني لاسيما في نظام الخدمة المدنية، عرفت كيف تستفيد بطريقة فعالة من الموارد والإمكانات الضئيلة التي توفرت لها. فقد وضعت لنفسها رؤية إصلاحية

مستجدات مشروع مكننة السجل العقاري وسجلات

المساحة في لبنان: وجهة نظر مدير مكتب البنك الدولي في لبنان، السيد عمر رزّاز

أجرت حديث المالية مقابلة مع مدير مكتب البنك الدولي في لبنان، السيد عمر رزّاز، شرح خلالها الأسباب التي أدت إلى منح لبنان القرض البالغ ٥,٣١ مليون دولار أميركي لاستكمال مشروع مكننة السجلات العقارية والمساحة.

ح.م.: عمر رزّاز، كيف كان لقاءك مع لبنان؟
ع.ر.: وجدت أن لبنان يتمتع بمجتمع



خدماتية فحسب، بل أنها تشكل عنصراً فعالاً في نمو البلاد. ذلك أن جزءاً كبيراً من الاستثمارات في لبنان يجري في قطاع العقارات. فالنظام الإلكتروني يؤمن سهولة تحريك هذا القطاع لضمان توفر المعلومات اللازمة حول كافة العقارات ولكونه عنصراً أساسياً في تعزيز الثقة بالأوراق أو المعلومات التي تمنحها الإدارة.

فإذا بمكنة السجلات العقارية والمساحة تؤدي إلى كفاءة مالية في السوق العقارية تنعكس إيجاباً على الاقتصاد وتفتح آفاق اقتصادية جديدة نذكر منها: أسواق ثانية للرهن العقاري وعمليات تسنيد العقارات.

ح.م.: ما هي التوصيات التي ترفعونها إلى وزارة المالية؟

ع.ر.: بإمكان وزارة المالية تعميم تجربتها الناجحة في مجال الضريبة على القيمة المضافة لاسيما في ما يتعلق بحملات التوعية. فلولا حملات التوعية الناجحة التي أطلقتها الوزارة لما تمكنت من إشراك المواطن في عملية الإصلاح فبات هذا الأخير يدرك أهمية هذه الضريبة والإجراءات المتعلقة بها وبات يملك المعلومات الكافية ليكون شريكاً مسؤولاً في عملية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة. فبإمكان الوزارة تعميم هذه التجربة الناجحة على جميع المجالات لاسيما في مرحلة الخيارات الصعبة التي يمر بها لبنان.

بإمكان الوزارة أيضاً، وكذلك كافة المؤسسات العامة دراسة نجاح مشروع مكنة السجلات العقارية والمساحة لكونه مشروعاً رائداً في لبنان لاسيما أنه يربط المواطن بالدولة مباشرة، ولكونه مثلاً يحتذى به في مجال الإصلاح الإداري. فيمكن أخذ العبر منه من خلال إجراء عملية توثيق لكافة مراحلها، أي دراسة طريقة سير العمل في هذا المشروع (بدءً من التخطيط، مروراً بالتنسيق والعقبات التي واجهها وطرق تذليلها، وصولاً إلى المراحل النهائية منه) فيكون نموذجاً يتبع لتطبيق الإصلاح في مختلف القطاعات العامة.

ح.م.: نهايةً، نشكركم سيد عمر رزاز على الوقت الذي خصصتموه لهذه المقابلة، ونتمنى لكم النجاح في مهمتكم في لبنان. على أمل أن تزورنا في المعهد المالي قريباً. ■

حولتها إلى سياسات ومن ثم إلى خطط عمل بدأت في تطبيقها أولاً على صعيدي الإيرادات والنفقات. وقد نجحت أيضاً على عدة أصعدة نذكر منها: تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، مشاريع مكنة الجمارك، ومشروع مكنة السجلات العقارية والمساحة.

ح.م.: بالانتقال إلى مشروع مكنة السجل العقاري وخرائط المساحة، ما هي الأسباب التي دفعت البنك الدولي إلى الموافقة على قرض لوزارة المالية لاستكمال هكذا مشروع علماً أن القروض التي يمنحها البنك في هذا المجال هي استثنائية؟

ع.ر.: لقد أثبتت تجربة البنك الدولي في بلدان عديدة أن مشاريع مكنة السجلات العقارية والمساحة هي مشاريع معقدة بالإجمال لأنها تصطدم بعقبات عديدة، وجأحها يكون استثناءً للقاعدة. ويمكن تلخيص هذه العقبات بما يلي:

١. الحواجز القانونية والأطر التطبيقية، وعدم توفر الكادر في القطاع العام.
٢. الحواجز التقنية وتمثل بعدم توفر التقنيات الحديثة وشبه انعدام المختصين في هذا المجال في بلدان عديدة من اختصاصيين وشركات استشارية يمكنها إعطاء "الجرعة" اللازمة من المكنة.
٣. عقلية الموظف الذي هو بحاجة ماسة إلى نقلة معرفية نوعية في ذهنه تقنعه أن المكنة تضمن صحة المعلومات ودقتها.

أما وزارة المالية اللبنانية فلقد نجحت بالتعاون مع فريق عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع الدوائر العقارية المختصة من تخطي الحواجز وتذليلها وإجاء المشروع بدليل أنه أصبح بإمكان المواطن الحصول على سند ملكية أو تسجيل عقار في دقائق معدودة.

أما موافقة البنك الدولي على منح وزارة المالية اللبنانية قرضاً بقيمة ٥,٣١ مليون دولار أميركي لمدة ١٥ سنة لاستكمال المشروع فترتكز، بالإضافة إلى النجاح الذي حققته الوزارة في المراحل الأولى، على ما يلي:

- إدراك البنك الدولي أهمية المشروع لناحية تأمين خدمات المواطنين وتسهيل الأمور العقارية.
- إدراك البنك الدولي أن الدوائر العقارية في لبنان ليست دوائر

عمر رزاز، من يكون؟

من مواليد عام ١٩٦١، الأردن. انضم عمر رزاز إلى البنك الدولي في العام ١٩٩٣ بعد أن كان يُدرّس في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا MIT. وبعد أن حاز على شهادة دكتوراه من جامعة هارفرد.

أما أولى خبراته فكانت في مجال مشاريع الخصخصة في أفريقيا وأوروبا الشرقية (التي كانت تشهد تحولات في اقتصادها لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي) وآسيا الوسطى حيث عمل في دائرة تنمية القطاع الخاص في البنك الدولي من العام ١٩٩٤ لغاية العام ٢٠٠٠. تركز اهتمامه على برامج إصلاح المؤسسات العامة وعلى دور الدولة المتحول وعلى مشاريع مرتبطة مباشرة بالسجلات العقارية والمساحة. وكانت خبرته في هذا المجال دافعاً لوعي أهمية حقوق الملكية وضرورة حمايتها. في العام ٢٠٠٠ انتقل للعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA كاختصاصي في شؤون القطاع المدني وذلك ضمن المجموعة التي تعنى بمسائل الإدارة المالية والبنية التحتية والقطاع الخاص.

في آذار ٢٠٠٣ عُيّن مدير مكتب البنك الدولي في لبنان حيث يتولى تنسيق الحوار بين الحكومة اللبنانية والبنك. ووضع استراتيجية للاستثمار والمساعدة الفنية للبنان. كذلك يتولى إدارة الموارد البشرية والمالية لمكتب البنك الدولي في بيروت.



المركز الإلكتروني في وزارة المالية: في مشاريعه ونشاطاته

أصبحت اليوم تكنولوجيا المعلومات في تطورها المضطرد تشكل ركناً رئيسياً في نجاح الإدارات والمؤسسات العامة اللبنانية. فمع بداية التسعينات وبالتحديد سنة ١٩٩٣ خطت وزارة المالية خطوات متواضعة إنما ثابتة وثورية على طريق استعمال تكنولوجيا المعلومات في مختلف وحداتها. بعد أن كانت تعاني من عدم وجود تجهيزات إلكترونية نتيجة لما أصاب الوزارة من دمار وخراب أبان فترة الحرب. فبدأت عملية المكننة على صعيد مديريات الموازنة والخزينة والصرفيات والواردات واتسعت تدريجياً ناقلةً وزارة المالية إلى عصر التكنولوجيا الحديثة. أما هذه النقلة النوعية فكانت ثمرة خيار التحديث والمكننة الذي كان في صميم رؤية الوزارة. وثمره جهود فريق عمل المركز الإلكتروني في وزارة المالية الذي يتألف من خيرة المختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات تم التعاقد معهم بناءً على قرار صادر عن مجلس الوزراء.



جورج ضاهر
رئيس المركز الإلكتروني

وربيع ابراهيم
إداري شبكات اتصال

الخدمة التي توفرها وزارة المالية للمواطنين وتطوير الإدارة العامة فيها من خلال تعزيز المكننة والاستعمال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالات عمل الوزارة وفي كل أقسامها. وما لا شك فيه أن مثل هذه الخطوة ستعكس إيجاباً على تنظيم الإدارة وعلى تبسيط سير المعاملات فيها. يغطي البرنامج كل من مديرية الواردات ومديرية الموازنة وعقد النفقات ومديرية الخزينة والدين العام ومديرية المحاسبة العامة والمديرية الإدارية في مديرية المالية العامة.

النظام اليوم محور الربط الأساسي لجميع الأنظمة الأخرى في إطار عمل المكننة.

٣. على صعيد مديرية الواردات

- تم إعداد نظام لإدارة وصيانة قاعدة معلومات المكلفين وذلك عبر إدخال كافة العمليات الضريبية التي يقوم بها المكلف من مباشرة عمل وسواها على قاعدة البيانات.
- تم إعداد برنامج خاص لإدخال مختلف تصاريح ضريبة الدخل.
- تمت مكننة إصدار جداول تكليف ضريبة الأملاك المبنية.

ما تم تحقيقه حتى الآن

في البدء شملت أعمال المكننة في وزارة المالية معظم الدوائر في محافظة بيروت وكذلك في بعض المناطق. فقد تمت مكننة قسم كبير من المعاملات وذلك عبر تصميم برامج وأنظمة معلوماتية أعدها المختصون في المركز الإلكتروني مما أدى إلى زيادة الإنتاجية من جهة وتسريع إنجاز معاملات المواطنين من جهة أخرى.

١. على صعيد تحضير وتنفيذ الموازنة

لقد تمت مكننة جميع المراحل المتعلقة بتحضير وتنفيذ الموازنة حيث أصبح من السهل متابعة وضعية اعتمادات الوزارات وأصدار تقارير وإحصاءات ومقارنات تساهم في التحليل والاستنتاج ورسم السياسات.

٢. على صعيد الخزينة والدين العام

- تم تطبيق نظام إدارة الدين العام (DMFAS) الذي أعدته وتطوره منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في لبنان بالتنسيق الكامل مع مصرف لبنان ومديرية الخزينة والدين العام في وزارة المالية ومجلس الإنماء والإعمار.
- تمت مكننة جميع عمليات القبض والدفع الخاصة بوزارة المالية وتلك المحصلة من قبل المصارف التجارية.

• تم إعداد نظام محاسبية وفق الإجراءات والمعايير والأسس الحاسوبية المتطورة التي وضعت بالتعاون مع مستشارين من قبل صندوق النقد الدولي. وبشكل هذا

مراحل خطة المكننة

تتوزع الخطة على عدة مراحل بدءاً من البنية التحتية أي شراء التجهيزات وإعدادها وتركيبها وتجهيز مختلف أبنية الوزارة بشبكة معلومات محلية Local Area Network وربط الأبنية بعضها ببعض عن طريق شبكة معلومات مناطقية Wide Area Network. كما تشمل تطبيق خدمات الشبكة الداخلية Intranet في وزارة المالية لاسيما تعميم استعمال البريد الإلكتروني وتجهيز الحواسيب ببرامج المكننة المكتتبية وبإمكانية اتصال بشبكة الإنترنت.

هذا بالإضافة إلى بناء موقع جديد على الإنترنت يمكّن المواطنين من الحصول على المعلومات اللازمة ومن طباعة النماذج المختلفة التي يحتاجونها للتعامل مع الإدارة (مثل تصاريح ضريبة الدخل) ◀ ▶

خطة تعميم المكننة

كان الهدف من أعمال المكننة المذكورة أعلاه الحصول على معلومات وإحصاءات، وإدخال ثقافة المعلوماتية إلى صميم عمل مختلف الوحدات، والتعرف أكثر على مختلف الإجراءات ليصار إلى تبسيط المعاملات في وقت لاحق. أما عملية تعميم المكننة بشكل واسع ومن خلال خطة طموحة فبدأت فعلياً مع نهاية سنة ٢٠٠٠.

إن خطة تعميم المكننة تشمل وزارة المالية بكافة أقسامها، وترمي إلى تجهيز المكاتب بجهاز كمبيوتر لكل موظف والانتقال من الإدارة القديمة القائمة على تخزين المعلومات على الورق إلى استعمال أنظمة وشبكات اتصال حديثة مع مراعاة وتطبيق الإجراءات الأمنية اللازمة. والهدف من المشروع هو تحسين نوعية

- مع الدليل الخاص لإجياز مختلف المعاملات في المرحلة الأولى ومن ثم إمكانية بدء معاملاتهم ومتابعتها وإجازها في مرحلة لاحقة.
- أما في ما يخص تطوير أنظمة المعلوماتية فستركز خطة المكننة الشاملة على ستة أنظمة مترابطة خاصة بإدارة الخزينة (Treasury and Finance Management) وبالموازنة وعقد النفقات (Budget & Expenditure Management). وبإدارة دفع الرواتب والتعويضات ومعاشات التقاعد وتعويض
- الصرف (Payroll & Retirement Management) بالإضافة إلى أنظمة لإدارة الضرائب كالأموال المبنية (Built Property Tax Application) ورسم الانتقال (Inheritance Tax Application) وبعض الأنظمة المكتملة لنظام إدارة ضريبة الدخل (Income Tax Management) وأخيراً وليس آخراً نظام ضريبة القيمة المضافة (VAT) إن الخطة في كل مراحلها قائمة على المبادئ العامة التالية:
- خدمة المصلحة العامة من خلال
- تحسين نوعية الخدمة وسرعتها.
- خفض النفقات الجارية من خلال استعمال التكنولوجيا.
- تحسين إنتاجية العاملين في وزارة المالية.
- توفير المعلومات من خلال المواقع على الإنترنت.
- تمديد ساعات الخدمة بواسطة أنظمة إلكترونية لاستقبال المعاملات.
- تأمين نقاط "الخدمة السريعة" one-stop shop لاستقبال المواطنين وإرشادهم وتلقي الطلبات وتأمين المعلومات والنتائج والوثائق المطلوبة. ■

سوف تفرد حديث المالية في أعدادها المقبلة مساحة خاصة لعرض تفاصيل خطة مكننة وزارة المالية وسوف تناقش المواضيع التالية: ١. البنية التحتية وشبكات الاتصال: ٢. الخدمات المشتركة: ٣. البرامج والأنظمة التطبيقية: ٤. التجهيزات وصيانتها.

تذكير: المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة

- وأفريقيا وجزر الكاريبي والمحيط الهادئ،
- مناقشة سبل تعزيز التعاون في مجال التقنيات المالية بين هذه البلدان.
- تبادل الخبرات ومناقشة أطر تحديث الإدارة المالية.

المواضيع المطروحة للنقاش:

- يطرح المؤتمر مواضيع ذات أهمية، نذكر منها:
- التحديات التي تواجهها إدارات الخزينة والوسائل الحديثة لإدارتها.
- المستجدات على صعيد إدارة الدين العام.
- مؤشرات الأداء المالي ووسائل الإدارة المالية.
- الوسائل الحديثة للدفع وزيادة فعالية عمليات التحصيل.
- أعمال الرقابة والتدقيق.
- الوسائل الحديثة لنشر المعلومات المالية.
- إدارة التغيير من خلال التدريب وإدارة الطاقات البشرية.

اللغات المعتمدة:

اللغة الفرنسية مع توفر الترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

البرنامج:

يتمد المؤتمر على أربعة أيام، يخصص يوم كامل منها لورش العمل حيث يعرض كل بلد تجربته في موضوع معين ويناقشه مع الحضور. ويخصص يوم كامل لزيارة ميدانية يتم فيها التعرف على المحيط الاقتصادي والنقابي للبلد المضيف، لبنان.

تستضيف بيروت بين الرابع عشر والسابع عشر من تشرين الأول ٢٠٠٣ المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة الذي ينظم بالتعاون مع وزارة المال الفرنسية. بعد أن كانت قد استضافته كل من ليرفيل في العام ١٩٨٧، وأبيدجان في العام ١٩٩٠، ومراكش في العام ١٩٩٢، وواجادوجو في العام ١٩٩٤، ونواكشوط في العام ١٩٩٦، وكوتونو في العام ١٩٩٨، ونيس في العام ٢٠٠١.



يتميز مؤتمر بيروت عن غيره من مؤتمرات إدارات الخزينة بما يلي:

- مشاركة ممثلين عن ١٣ بلداً من منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار سوف تخصص ورشة عمل لمناقشة المشاكل التي تواجهها هذه البلدان يديرها خبراء في شؤون المنطقة.
- مشاركة ممثلين عن القطاع الخاص (وكالات التقييم، مصارف، إلخ) بهدف تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. حيث سيتم تبادل وجهات النظر في مواضيع تهتم القطاعين لاسيما الوصول إلى الأسواق المالية، ومؤشرات حسن الإدارة المالية، وتحضير ونشر المعلومات الاقتصادية والمالية وغيرها من المواضيع.

أهداف المؤتمر:

- يهدف المؤتمر إلى تعزيز العلاقات بين البلدان، لا سيما في المجالات التالية:
- خلق حوار بين الخبراء والمسؤولين عن الحاسبة العامة وشؤون الخزينة وأمور المالية العامة في دول الشرق الأوسط وآسيا

معاشات التقاعد: إشكالية النمو في ظل العبء المتنامي

أما اليوم فباتت هذه الضمانة في خطر إذ أنه مع تقدم الطب ومع توفر ظروف معيشية أفضل، ارتفعت معدلات الحياة حالياً إلى ٨٢ عاماً، ومن شأنها أن ترتفع إلى ٨٨ عاماً بحلول العام ٢٠٤٠. قد يبدو هذا التقدم إيجابياً للوهلة الأولى، غير أن كلفته مرتفعة جداً وتتمثل بخلل في التوازن بين عدد السكان العاملين وعدد المتقاعدين منهم. ففي فرنسا اليوم يقابل كل أربعة أشخاص عاملين متقاعد واحد، لكن وبحلول العام ٢٠٤٠ سوف يتقلص هذا العدد إلى عاملين اثنين يعيلان متقاعداً واحداً. لذا توجب على الفرنسيين حكومة وشعباً العمل سوياً لحل هذه المعضلة وللمحافظة على نظام توزيع معاشات التقاعد المعتمد حالياً في فرنسا؛ فكان جدل طويل ومشاورات ومفاوضات وإضرابات عمّت البلاد وأدت إلى توقيع البرلمان الفرنسي على مشروع قانون إصلاح نظام معاشات التقاعد في ٢٤ تموز ٢٠٠٣.

وللحصول على معاش تقاعدي كامل يترتب على المتقاعد أن يكون قد دفع المسومات التقاعدية المتوجبة عليه على مدى ٤٠ عاماً بعد أن كانت هذه الفترة تقتصر على ٣٧,٥ عاماً قبل العام ١٩٩٣.

٢. معاشات التقاعد لدى القطاع العام: (٢١٪ من اليد العاملة):
في القطاع العام يعتبر معاش التقاعد على أنه تكملة لمعاشات فترة العمل. ويحتسب وفق معدل أجر أشهر العمل الستة الأخيرة وفقاً لعدد السنوات التي دفعت خلالها المسومات التقاعدية. ويكون بنسبة ٢٪ من معدل الأجر يضرب بعدد سنوات دفع المسومات التي لا يجب أن تتعدى ٣٧,٥ سنة.

٣. معاشات التقاعد لدى أصحاب المهن الحرة (١١٪ من اليد العاملة):
لا يشكل معاش التقاعد لدى هذه الفئة مصدر عيشهم الوحيد لدى تقاعدهم إذ إنهم قد يملكون رأسمالاً مهنيًا (أي عيادتهم، متجرهم،...) لذا فإن معاشاتهم التقاعدية تكون نسبياً ضئيلة كونهم يركزون على غيرها من مصادر العيش.

الأنظمة الأساسية والأنظمة التكميلية

إن معاشات التقاعد التي اعتمدت في العام ١٩٤٥ لم تكن كافية لتغطية احتياجات المتقاعدين. لذا كان لا بد من تأمين معاشات تقاعدية تكميلية. وقد بدأت هذه المعاشات بتغطية الكوادر في القطاع الخاص في العام ١٩٤٧ لتمتد وتغطي غير الكوادر في الخمسينات. وفي العام ١٩٧٢ باتت يتوجب على كل عامل في القطاع الخاص الانضمام إلى نظام معاشات تقاعدية تكميلية. تبعهم الحرفيون والتجار في العام ١٩٧٨. والجدير بالذكر أن هنالك خمسة أنواع معاشات تكميلية أهمها:

• AGIRC (الجمعية العامة لمؤسسات الكوادر التقاعدين)

• ARRCO (جمعية أنظمة التقاعد التكميلية)

منذ العام ١٩٤٥ تشكلت "معاشات التقاعد" عنصراً أساسياً في تلاحم المجتمع الفرنسي وأساساً للتضامن بين كافة أفراده. إذ تمّول مسومات القوى العاملة معاشات المتقاعدين انطلاقاً من مبدأ التضامن بين كافة أفراد المجتمع الفرنسي. ويضمن هذا النظام للفرنسيين العاملين في كافة القطاعات إمكانية العيش الكريم بعد تقاعدهم من خلال إلزامية تأمين الاستقلال المالي للمتقاعد بعد توقفه عن العمل.

يرتكز نظام معاشات التقاعد الفرنسي على مبدئين أساسيين: ١. مبدأ التضامن بين الأجيال. حيث أن الجيل العامل يدفع معاشات تقاعد الجيل المتقاعد؛ ٢. مبدأ الشمولية حيث يتمتع الفرنسيون كل الفرنسيين بحق شبه مقدس هو الحق بمعاشات تقاعدية. فكانت تسمية نظام توزيع معاشات التقاعد أو ما يعرف بالفرنسية بـ Régime par Répartition.

أنواع أنظمة التقاعد في فرنسا

في مستهل هذا الملف لا بد من إلقاء الضوء على هيكلية نظام معاشات التقاعد الفرنسي الذي تبلور منذ العام ١٩٤٥ ليصبح على ما هو عليه اليوم بعد أن بلغ مبدأ الشمولية في السبعينات. وعلى الرغم من شموليته ظل ينقسم إلى عدة أنظمة يبلغ عددها ٢٦ نظاماً يمكن توزيعها على ثلاثة أبواب:

١. معاشات التقاعد لدى القطاع الخاص (٦٨٪ من اليد العاملة):
يشكل معاش التقاعد لدى هذه الفئة ضماناً لتأمين معيشة العاملين بعد تقاعدهم. ويتم احتسابه على أساس أجر مرجعي يحدد بحسب معدل أفضل أجر تم الحصول عليه خلال أفضل ٢٠ عاماً (سترتفع هذه المدة إلى ٢٥ عاماً ابتداءً من العام ٢٠٠٨). يضاف إلى هذه القيمة معاش تقاعدي تكميلي (راجع فقرة: الأنظمة الأساسية والأنظمة التكميلية).



التطور الديمغرافي: السبب الرئيسي للإصلاح

هذا الإطار واستباقاً لحصول أزمة فعلية تم إنشاء صندوق احتياط في العام ١٩٩٩ بهدف تمويل قسم من معاشات التقاعد بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٤٠. غير أن هذا الصندوق ليس كافياً لحل الأزمة فكان لا بد من حل آخر يحافظ على نظام توزيع معاشات التقاعد. فمن هنا كانت ضرورة لبل حتمية الإصلاح.

مشاركة كافة الأطراف المعنية في مناقشة الإصلاح

ولما كان نظام التقاعد الفرنسي يطال القطاع الخاص والعام والحرفيين وأصحاب المهن الحرة والمزارعين على حد سواء، كان لا بد من إشراك كافة الفئات الاجتماعية المعنية للتشاور في ما بينها قبل اتخاذ أية إجراءات حاسمة. فكان أن أدى الحوار إلى وضع المسودة الأولية لمشروع الإصلاح الذي تم طرحه على البرلمان الفرنسي لدراسته والموافقة عليه. وقد دارت النقاشات حول موضوعين رئيسيين: كيف يمكن تقليص التفاوت الحالي والمستقبلي في معاشات التقاعد بين القطاعين العام والخاص؟ وما هي وسائل تقليص العجز؟

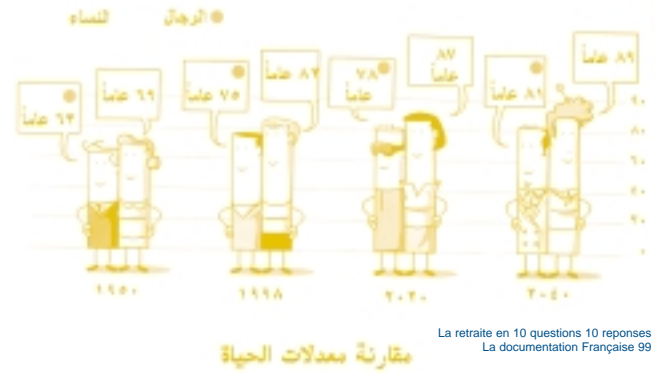
أما الحلول التي طرحت فتمثلت بما يلي:

١. زيادة المسومات التقاعدية للعاملين.
٢. زيادة مدة سنوات العمل.
٣. تقليص قيمة معاشات التقاعد.

كما تم البحث في كيفية تسوية معاشات التقاعدين في القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك إما من خلال تعديل سنوات نظام تقاعد القطاع العام (٣٧,٥ سنة) ليصبح مواز لسنوات تقاعد القطاع الخاص (٤٠ سنة) وإما إجراء العكس.

كما سبق وذكرنا أدى التقدم الطبي إلى زيادة فترة التقاعد. كما أن عدد المتقاعدين ازداد لاسيما بسبب اقتراب وصول جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يعرف بجيل Baby-Boom إلى سن التقاعد. فمن المفترض أن يؤدي التطور الديمغرافي إلى وصول ما يقارب ٨٠٠,٠٠٠ شخص إلى سن التقاعد بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٣٠ أي بزيادة ٢٠٠,٠٠٠ متقاعد مقارنة مع الوضع الحالي (وهذا بحسب مصادر مجلس توجيه التقاعد (Conseil d'orientation des retraites).

وإذا ما أردنا إجراء مقارنة بسيطة نجد أن عشرة عاملين يعيلون حالياً أربعة متقاعدين وسوف يرتفع هذا العدد ليصبح عشرة عاملين لكل سبعة متقاعدين بحلول العام ٢٠٤٠. ولو لم تبادر الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لكان توازن نظام التقاعد برمته مهدداً بالانهيار ولكانت معاشات التقاعد تفلصت إلى النصف مؤدية إلى تراجع اجتماعي ملحوظ. في



من الإصلاحات إلى توقيع القانون الجديد

من التخبط حياة تقاعدية أفضل وذلك من خلال تزويده بأدوات إدخار يمكن للجميع اللجوء إليها. ٤. وأخيراً ضمان مصدر تمويل نظام توزيع معاشات التقاعد.

ومن أهم أوجه عملية الإصلاح، اعتماد الحل الثاني - أي زيادة مدة سنوات العمل - ويتجزم ذلك على أرض الواقع بتعديل سنوات دفع المسومات التقاعدية لتصبح أربعين عاماً للقطاعين العام والخاص بحلول العام ٢٠٠٨. ومن شأن هذه الفترة أن تصبح ٤١ عاماً للجميع بحلول العام ٢٠١٢.

ختاماً إن تقدم المجتمعات في السن ظاهرة باتت متفشية في معظم البلدان الصناعية المتقدمة وسوف تشهد معظم هذه البلدان خللاً ديمغرافياً في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين. وسوف يضطر كل منها إلى إصلاح نظامه التقاعدي. وخسباً لهذه المشكلة بدأت معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا واليابان بتعديل أنظمتها التقاعدية. فالالاتجاه اليوم هو نحو إصلاح أنظمة التقاعد وإن اختلفت الأنظمة والإجراءات. ■

بدأت الإجراءات الإصلاحية في مطلع التسعينات وتحديد في العام ١٩٩٣ حيث تمت مناقشة مدة دفع المسومات التقاعدية ومعدل الأجر المرجعي الذي ختسب على أساسه معاشات التقاعد. كما تم في العام ١٩٩٩ إنشاء صندوق احتياطي لدفع هذه المعاشات. تلاه في العام ٢٠٠٠ إنشاء مجلس توجيه التقاعد الذي يعنى بدراسة أوضاع التقاعد ويقترح إصلاحات لتحسينها. وقد بلغت هذه الإصلاحات ذروتها مع توقيع البرلمان الفرنسي على مشروع قانون إصلاح نظام المعاشات بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠٠٣ وذلك بعد جدل طويل ومناقشات عديدة مع كافة الأطراف المعنية بالموضوع. وقد حاز مشروع القانون هذا على ٣٩٩ صوتاً في مجلس النواب (مقابل ١٥٢ صوتاً معارضاً) وعلى ٢٠٥ أصوات في مجلس الشيوخ (مقابل ١١٩ صوتاً معارضاً).

أما القانون الجديد فيشدد بشكل عام على أربعة مبادئ:

١. الحفاظ على مستوى مرتفع من معاشات التقاعد. ٢. ضمان مبدأ العدالة والمساواة الاجتماعية. ٣. تمكين كل فرد من المجتمع

تمة الافتتاحية الأنظمة التقاعدية وضرورة التألوم مع المتغيرات: عرض مقارن

إلى مراعاة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين وكذلك أوضاع الخزينة. كذلك تنطلق مبادرة وزارة المالية من ضرورة تخاشي الأخطاء والمصاعب التي وقعت فيها العديد من الدول الأخرى ومن أهمية الاستفادة من تلك التجارب واستخلاص العبر من تجارب تلك الدول والبناء على الدراسات التي أعدتها المؤسسات الدولية في هذا المجال. تجدر الإشارة إلى أن هناك كم كبير من الدراسات المستندة إلى التجارب الغنية لتلك الدول حيث يحتل موضوع التقاعد وأوضاع المتقاعدين حيزاً كبيراً من اهتمام تلك الدول والمؤسسات لدرجة أنه غالباً ما تطلق على هذه المسألة الشائكة صفة "قنبلة معاشات التقاعد الموقوتة" The pension time bomb.

في المحصلة يبدو أن لبنان بحاجة ملحة للسير على خطى الدول التي عملت على إعادة هيكلة نظامها التقاعدي، وهو بحاجة إلى العمل على تنظيم ملف التقاعد وعلى التحضير من أجل احتواء المخاطر وخفض التكاليف والأعباء المالية التي ستكبدتها الأجيال القادمة. إن هذا التنامي في الأعباء لا بد أن يدفع باتجاه العمل على التزام مبدأ إصلاح نظام التقاعد. لذا فإن هناك حاجة ماسة إلى إيلاء هذه المسألة الاهتمام الذي تستحقه. كما ينبغي ومن خلال تحليل هذه المسألة بروية ودراسة وحكمة ودراسة حاجات ومتطلبات وأعباء هذا الملف البالغ الأهمية التوصل إلى تطوير فئات مشتركة، وبالتالي التوصل إلى القرارات التي تلائم مجتمعنا ومتطلباته والإمكانات المالية التي تستطيع الخزينة تحملها. من جهة أخرى فإنه ينبغي على جميع المسؤولين المعنيين بهذا الأمر تحمل مسؤولية قراراتهم تجاه الأجيال القادمة وإدراك أن القرارات التي لا يتم أخذها اليوم فإنه سيكون لزاماً عليهم العمل على معالجتها في فترة لاحقة بكلفة مادية واجتماعية أعلى بكثير.

وزير المالية

عزاد النحل

ودون وجه حق من معاشات التعاقد أو التفويضات الملحق بها وذلك حرصاً على المال العام. كذلك فقد عمدت الوزارة إلى التنسيق مع جمعية المصارف لتطبيق الإجراءات الآيلة إلى استعادة الخزينة اللبنانية للمعاشات التي يتم صرفها للمتقاعدين عبر حساباتهم المصرفية إذ تبين لاحقاً أنها صرفت دون وجه حق.

في ضوء ما تقدم يبدو أنه قد يكون من الضروري إعادة النظر بواقعية وجدية ومسؤولية بعض التشريعات التي ترعى نظام التقاعد وتعويض نهاية الخدمة لضبط هذه المجالات من الإنفاق للتوصل إلى ما يلائم أوضاع البلاد الاقتصادية والمالية. بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار حقوق المتقاعدين وخدماتهم السابقة وإمكانات المالية العامة على الاستمرار بتحمل هذه الأعباء استناداً إلى القواعد والمعايير المعتمدة. ومن ضمن هذه الأفكار ما يطرح لجهة:

أ) إعادة تحديد ورثة المتقاعدين الذين لهم الحق بالاستفادة من معاشات التقاعد لاسيما بالنسبة للبنات العازبات والمطلقات والأرامل.

ب) النظر جيداً بأمر الاعتماد على نظام يقوم على الرسملة وذلك من خلال إنشاء صندوق للتقاعد يتم تمويله من:

١. المسومات التقاعدية. بعد إعادة النظر بنسبها.
٢. مساهمة المتقاعدين أنفسهم في هذا الصندوق بذات النسبة التي يساهم بها الموظف في الخدمة.

٣. إدارة هذا الصندوق من قبل مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص. بإشراف الدولة ومراقبتها.

ج) إعادة النظر بتوزيع المعاش التقاعدي بحيث تذهب حصص الذين يفقدون الحق إلى الخزينة وليس إلى مستفيد آخر من جزء من هذا المعاش.

د) زيادة سنوات الخدمة لتصبح ٢٥ سنة خدمة فعلية على الأقل قبل أن يستحق للموظف المعاش التقاعدي.

هـ) النظر في إمكانية تخفيض النسبة من آخر راتب أو أجر حصل عليه الموظف والأجير أو معدل ذلك الراتب أو الأجر عن معدل الراتب أو الأجر الشهري على مدى السنوات الخمس الأخيرة قبل تقاعده.

و) النظر في إمكانية دمج صناديق التعاضد مع صندوق التقاعد (في حال الموافقة على إنشائه) وذلك عملاً بمبادئ العدالة والمساواة التي تقتضي استفادة جميع العاملين في القطاع العام من ذات التمتعيات.

ز) المتابعة على تحديث قاعدة المعلومات منعاً لأيّ افتتات على حقوق الخزينة وبشكل يحفظ كرامة التقاعد.

ح) إعادة النظر في نظام الصرف من الخدمة لمستخدمي المؤسسات العامة الذين يستفيدون من تعويض نهاية الخدمة من المؤسسات العامة ومن الضمان الاجتماعي في أن معاً. وإعادة النظر كيفية احتسابها.

ثامنا: قرارات اليوم وكلفة المستقبل

إن رغبة الدولة اللبنانية أو اضطرارها لتنظيم ملفات التقاعد والمتقاعدين والمستفيدين من معاشات التقاعد هو جزء من العملية الإصلاحية التي التزمت الحكومة القيام بها والتي تمس كل ما يتصل بالأمور المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية الإصلاح هذه من شأنها أن تساهم في ترشيد الإنفاق في هذه المجالات وكذلك في تخفيض العجز كما أنها تساهم في السعي نحو تحقيق التوازن في موازنة الدولة. كما تساهم في خفض حجم الدين العام وتحقيق مستويات أعلى من النمو تعود بالنفع على الجميع.

تنطلق مبادرة وزارة المالية من ضرورة النظر في أهمية تطوير إجراءات العمل والرقابة على معاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة وذلك على أسس علمية تهدف

اتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي: في آثاره على الاقتصاد اللبناني:

ورشة عمل حول "البرمجة المالية"
(Financial Programming)



نظم المعهد المالي بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي (IMF Institute)، ورشة عمل امتدت على يومين (٢٠٠٣/٠٦/٣٠ و ٢٠٠٣/٠٧/٠١). تناولت "البرمجة المالية" أحيائها الدكتور رالف شامي، نائب رئيس قسم منطقة الشرق الأوسط في معهد صندوق النقد الدولي.

هدفت هذه الورشة إلى تزويد المشاركين بأهم الأساليب والمؤشرات الكمية في التحليل الاقتصادي والبرمجة المالية وتألّفت من حلقتين: الأولى بعنوان "مدخل إلى البرمجة المالية"، أما الثانية فتناولت دراسة حالة وتطبيق عملي لبرنامج مالي (الحالة الأردنية).

حضر ورشة العمل هذه ٣٤ مشاركاً من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الشؤون الاجتماعية ومجلس الإئماء والإعمار، وإدارة الإحصاء المركزي ومصرف لبنان وأساتذة جامعيين وباحثين اقتصاديين. ■

في إطار حلقة عرض ونقاش، نظمها المعهد المالي بتاريخ ٧ تموز ٢٠٠٣، لنموذج تحليل اقتصادي وضعه الدكتور برند لوك، الأستاذ الجامعي في علم الاقتصاد في جامعة هامبرغ الألمانية وعضو مجموعة "فميز" (www.femise.org) FEMISE Network. لقياس أثر انضمام لبنان إلى الشراكة الأوروبية، استخلص هذا الأخير أن "الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي حمل في طياتها بعض الآثار السلبية على النمو الاقتصادي". أما هذا الاستنتاج فكان نتيجة النموذج الذي أنشأه السيد برند لدراسة أثر خفض التعريفات الجمركية على معدلات النمو الاقتصادي.

ولا بد من الإشارة في هذا الإطار إلى أن نموذج التحليل الاقتصادي الذي اعتمده السيد برند لوك هو نموذج جامد وثابت مبني على اعتبار أن كافة "المتغيرات" (variables) هي ثابتة (معدلات الفوائد، التضخم، الاستثمارات، تدفق رؤوس الأموال، معدلات الصرف...): ولما كان هذا النموذج غير ديناميكي صَعَبَ انطباقه على الاقتصاد اللبناني الحر. أضف إلى أن هذا النموذج يدرس فقط أثر إلغاء التعريفات الجمركية من دون أن يأخذ بعين الاعتبار متغيرات أخرى على غرار النمو الاقتصادي، تخصيص الموارد الاقتصادية، التدفقات الاستثمارية، تحركات رؤوس الأموال، إلخ.

ويذكر أنه غالباً ما تكون عملية قياس الكلفة الثابتة والقصيرة المدى لاتفاقيات تحرير التجارة أسهل مما تكون عليه عملية قياس النتائج والفرص المستقبلية التي قد تنتج عنها. وتكون الفوائد المستقبلية أكثر ديناميكية وتعاقبية وتكون نتائجها ملموسة على المدى البعيد. وفي كافة الأحوال يُعتقد أن الفوائد التي ستدرها اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان تفوق كلفتها. لاسيما أن لبنان بمساعدة ومساندة الاتحاد الأوروبي يتحضر لمواجهة الآثار السلبية التي قد تنشأ عنها. أضف إلى أن هذه الاتفاقية ستكون بمثابة محفز للاقتصاد اللبناني ككل ذلك أن التغيرات التي تفترضها من شأنها أن تحفز تنافسية لبنان على الصعيد العالمي. فهذه الاتفاقية لا تقتصر على تحرير التبادل التجاري إنما تظال أيضاً الصعيد السياسي، والأمني والاقتصادي والمالي والاجتماعي والإنساني.

ختاماً، لا بد للبنان من أن يمتلك أنظمة إنتاجية يمكن أن تتكيف مع التطورات الاقتصادية، وأن يتبع سياسات تحفيزية رينما يتمكن من الاستفادة القصوى من الفرص التي تتيحها هكذا اتفاقية، في ظل المنحى الاقتصادي الجديد الذي يسير فيه العالم اليوم. ■

ميرا مرعي

وزارة الاقتصاد والتجارة

للحصول على المزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكنكم مراسلة السيد برند لوك على البريد الإلكتروني التالي: lucke@hermes1.econ.uni-hamburg.de

مجموعة فميز

انشئت مجموعة FEMISE بهدف تعزيز الحوار الاقتصادي والتجاري بين الدول الموقعة على اتفاقية برشلونة والتي نشأت عنها الشراكة الأوروبية المتوسطة. ونذكر أن الهدف الأساسي من هذه الاتفاقية يكمن في تحويل حوض البحر المتوسط إلى منطقة حوار وتبادل وتعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية.

تضم مجموعة FEMISE باحثين من عدد كبير من دول أوروبا ودول البحر المتوسط، وللحصول على المزيد من المعلومات حول هذه المجموعة، يرجى مراجعة موقعها على شبكة الإنترنت: www.femise.org

تخطيط وإدارة التخطيط:

زيارة الوفود والبعثات الأجنبية

والدولية لوزارة المالية

١٤-٢٤ تموز: زارت بعثة من البنك الدولي وزارة المالية للاضطلاع على الاستراتيجية الاقتصادية التي تتبعها وزارة المالية ومراجعتها.

١٩-٢٣ تموز: زارت بعثة من صندوق النقد الدولي-قسم الشؤون الضريبية وزارة المالية بهدف:

١. مراجعة خطة الوزارة الخاصة بالإصلاحات الضريبية بما فيها تلك المتعلقة بإدارتي الضريبة على الرواتب والأجور والضريبة على القيمة المضافة وإنشاء وحدة كبار المكلفين;

٢. دراسة استعداد الإدارة الضريبية لتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل;

٣. مراجعة العمليات الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة;

٤. وأخيراً تقييم الإصلاحات التي تطبقها مديرية الجمارك.

٢٥ تموز - ١٢ آب: زارت بعثة من صندوق النقد الدولي تُعنى بإدارة الإنفاق العام، وزارة المالية اللبنانية حيث ناقشت المواضيع التالية نزولاً عند طلب وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة:

- التقدم الحاصل على الأصدقاء التالية: النظام الحالي لإعداد الموازنة: إدارة الخزينة: رفع التقارير عن الموازنة: وظائف الرقابة المالية.

- إمكانية تطبيق سياسة موازنة الأداء التي يعتمد عليها عدد كبير من البلدان وفي طليعتها فرنسا.

ضمن إطار تسهيل عملية تخطيط التدقيق الضريبي، نظم المعهد المالي، في ٣/٧/٢٠٠٣، بالتعاون مع شركة PricewaterhouseCoopers، حلقة عرض مفصل حول برنامج Team Mate 2000 الذي وضعت هذه الشركة، تخلصها شرح عن كيفية استعمال النظام. توجه هذا العرض إلى الموظفين المعنيين بمسألة التدقيق، لاسيما مدير الوردات ورؤساء المبيعات ورؤساء الدوائر الضريبية ومراقبي الضرائب الرئيسيين ومدير المحاسبة العامة ورئيس دائرة الرقابة المالية على المؤسسات العامة ورئيس المركز الإلكتروني. يشكل هذا البرنامج نظاماً إلكترونياً لإدارة التدقيق ومكننة كافة مراحلها مما يسهل عملية تخطيط التدقيق وتنفيذها ورفع التقارير عنها. كما يساعد نظام TeamMate الإدارات المسؤولة عن التدقيق على إلغاء أعمال التدقيق الورقية، كذلك يساهم في تطوير التواصل والإنتاجية من خلال ضمان معايير التدقيق. ■



القيادة والإبداع في المعهد المالي:

نظم المعهد المالي، نهار الجمعة الواقع فيه ١٣/١٠/٢٠٠٣، بالتعاون مع مصرف لبنان ورشة عمل، من ساعتين ونصف، حول القيادة والإبداع تولاها السيد محمد النفي، مدير معهد الإعداد والتدريب في مصرف لبنان، وحضرها ٢٤ موظفاً من الفئة الثالثة والثانية في مديرية المالية العامة، المديرية العامة للجمارك، مديرية الشؤون العقارية ومديرية اليانصيب، عالج المدرب خلالها المواضيع التالية: تحديد الإبداع، تحديد خصائص المبدع؛ القيادة والمهارات الضرورية للنجاح؛ سمات القائد؛ الأهداف القيادية. ■



نشاطات وزارة المالية خارج لبنان

٢٣-٢٤ حزيران : شاركت وزارة المالية في التدريب السنوي الذي نظمته منظمة قانون التنمية الدولية في روما-إيطاليا، بصفتها محاضرة عن موضوع "الإطار القانوني للصفقات العالمية".

٧-١١ تموز: شاركت وزارة المالية في برنامج تدريبي بعنوان "إدارة المشاريع التي يمولها البنك الدولي" تم تنظيمه في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، إيطاليا وتناول مواضيع مختلفة كإجراءات تمويل المشاريع وإدارتها مالياً وإدارة إنهاء المشاريع.

٢٦-٢٨ آب: شاركت وزارة المالية، ممثلة بالسيدة رولا درويش في اجتماع جرى في باريس، فرنسا في مقر المديرية العامة الفرنسية للمحاسبة العامة، لتحضير المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة. تناول هذا الاجتماع مواضيع ذات صلة بالمشاركين في المؤتمر ومساره والخطة اللوجستية لتنظيمه.

مديرية الجمارك تكرم موظفيها



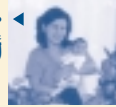
كما جرت العادة، وبحضور وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة عملت مديرية الجمارك، بتاريخ ٢٧ حزيران، على تكريم اثنين من نخبة موظفيها وهما المراقب موريس عساف والمراقب المساعد أنطوان أصاف للجهود التي بذلوها والكفاءة التي أثبتوها عن جدارة.



بنين وبنات



• رزقت مديرة المعهد المالي لمياء المبيض بساط بمولودة أسمتها ميني. فلتنعمي بأمومة هنيئة يا لمياء.



• رزقت منسقة برامج التدريب دانيا سنو (المعهد المالي) بمولود أسمته نديم



• رزقت المراقبة أنيسة طانيوس (مديرية الضريبة على القيمة المضافة) بمولودة أسمتها ليا

- رزق المراقب أحمد دمج (مالية لبنان الجنوبي) بمولود أسماه علي
- رزق المراقب أحمد الشمعة (مالية لبنان الجنوبي) بمولودة أسمها حنين
- رزق منسق الخدمات الفنية بسام جباعي (مالية لبنان الجنوبي) بمولود أسماه مصطفى
- رزقت مقدمة الخدمات الفنية سهاد جراي (مالية لبنان الجنوبي) بمولودة أسمتها بشرى
- رزقت مقدمة الخدمات الفنية سلام وهيبي (مالية لبنان الجنوبي) بمولود أسمته حسن
- رزق المراقب حبيب معتوق (مالية النبطية) بمولود أسماه محمد
- رزقت الحررة هدى قطيش أيوب (مالية النبطية) بمولود أسمته مصطفى
- رزقت السيدة غلاديس الخوري (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسمته سيرج
- رزقت المراقبة سلمى الأيوبي (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها قمر

- رزق المراقب جهاد صادق (مالية جبل لبنان) بمولود أسماه عمر
- رزق المراقب غسان الداووك (مالية جبل لبنان) بمولود أسماه فؤاد
- رزقت المراقبة عزيزة رمضان (مالية جبل لبنان) بمولود أسمته محمد
- رزقت المراقبة جوسلين مساعد (مالية البقاع) بمولود أسمته إليو
- رزقت المراقبة جوزفين صقر (مالية البقاع) بمولودة أسمتها جوسي
- رزق المراقب حسن قاسم (مالية البقاع) بمولود أسماه علي
- رزقت مقدمة الخدمات الفنية فطومة حيدر (مالية البقاع) بمولود أسمته علي
- رزقت مقدمة الخدمات الفنية نادين مرتضى (مالية البقاع) بمولود أسمته جاد

حفل تكريم الاستاذ بهيج داغر



برعاية سعادة مدير المالية العام الأستاذ أنان بيفاني، ودعت وزارة المالية، بتاريخ ١ آب ٢٠٠٣، الأستاذ بهيج داغر الذي كانت له اليد البيضاء وعُرف بلطفه وتفانيه في القيام بواجباته وتقديم الخدمات وتسهيل المهمات وخاصة بما يختص بالدفوعات الجديدة التي التحقت مؤخراً بوزارة المالية. وكان للسيد داغر كلمة وداعية مؤثرة جاء فيها:



"لا بهم كيف تنظر إلى نفسك بل المهم كيف ينظر الآخرون إليك. في لحظات تتسارع فيها الأفكار وتختلج دونها المشاعر أقف حائراً من أمري أمامكم. فلا أجد أجمل من البساطة والصدق في التعبير عن شكري وامتناني لكم. أقول بكل المحبة التي في قلبي وحيث لا تسقط المحبة أبداً. شكراً وألف شكر لكم... وللتذكير أقول لا يضيع جميل أينما وضع.

لقد أسعدني وشرفني حضوركم في هذا المكان بالذات حيث يتم فيه تأهيل الطاقات البشرية والخبرات العلمية ليصبح الموظف قادراً على مواجهة كل الأمور المعقدة وبنخرط بسهولة في جسم إداري صلب ومنيع.

واليوم قد حصلت منكم على أجمل وأشرف وسام. أستوقفكم لحظة لنقدم تهان أخر- وبكل فخر واعتزاز - للقيمين على إدارة وزارة المالية على الدم الجديد الذي ضخ بشكل ملحوظ وملفت، كمياً ونوعاً في جسم الإدارة. إنه العنصر الشبابي الجديد والذي يؤلف رقماً محرراً. إنه أنتم هذا الرقم أيها الزملاء والزميلات، أنتم عصب المالية الجديد الذي بواسطته تستطيع الإدارة تحريك الاقتصاد وتقييم الوطن. وكيف لا يقوم وطن وعلى رأس إدارتكم مدير عام يجابلكم عمراً وشباباً وطموحاً وله من العنقوان والقيادة والنشاط ما لكم، متميزاً بالحكمة والمشورة والسلطة الواعية والعادلة، جل اهتماموهاجسه الأكبر سعياً للدؤوب تحويل هذا الكم من الموظفين إلى طاقة فاعلة، مشحونة إرادياً ونفسياً لعصرنة لبنان وربطه بالخط الجديد للاقتصاد العالمي وجعله بمصافي الدول المتميزة بهذا الحقل ورائداً للعولة في منطقة الشرق الأوسط...

أملين أن تصبح هذه المبادرة عادة لكل من يستحق التكريم."

تعيين



• إن شجرة عائلة المعهد المالي في اطراد دائم، فقد انضم إلى فريق عملنا السيد سهيل اليوسف ليكون المسؤول الجديد عن الصيانة. أهلاً به في الفريق.

• في إطار امتحانات تعيين المحاسبين التي ينظمها المعهد المالي، تم تعيين السيد عبد الرحمن غزاوي



محتسب لقضاء طرابلس بموجب القرار رقم ٢/٥١٧٧ تاريخ ٢٣/٧/٢٠٠٣.

عبد الرحمن من مواليد العام ١٩٦٩، المنية، حائز على شهادة إدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية في العام ١٩٩٣. نجح في مباريات الدخول إلى وزارة المالية وعيّن بصفة مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي بموجب المرسوم رقم ٥٤١٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٧/٢٧.

التخطيط لحياة تقاعدية أفضل لمؤلفه جان بيار تيوليه

ي طرح هذا الكتاب موضوع التقاعد في فرنسا وكيفية التحضير له والمراحل التي يمر بها. فيشرح لنا بالتفصيل. في الفصل الأول منه. الأنظمة الأساسية للتقاعد في فرنسا. وهي أنظمة تختلف باختلاف القطاعات أي القطاعين العام والخاص إلى جانب "قطاع" أصحاب المهن الحرة. في الفصل الثاني من الكتاب يركز الكاتب على الناحية القانونية للتقاعد فيشرح الإجراءات التي تتطلبها هذه المرحلة وكيفية احتساب معاش التقاعد مشدداً على الأنظمة التي يخضع لها الموظفون. التجار. الحرفيون وأصحاب المهن الحرة. أما في الفصلين الرابع والخامس فيلقي الكتاب الضوء على معاشات التقاعد الإضافية الإجبارية والاختيارية التي يتقاضاها الموظفون. التجار الحرفيون وأصحاب المهن الحرة والتي تعتبر مكملات لمعاش التقاعد الأساسي. يفصل الكاتب في الفصل الأخير موضوع نقل الأموال والأملاك قبل مرحلة التقاعد والإجراءات الخاصة بهذه المرحلة بالإضافة إلى موضوع الهبة.

بالإضافة إلى ذلك يتضمن الكتاب قسماً يزود المواطن الفرنسي بعناوين المؤسسات التي يمكن أن يتوجه إليها لإتمام إجراءات التقاعد أو لطلب معلومات إضافية. ■

هل تعلم:

- أن المكتبة المالية تملك مجموعة مهمة من منشورات مؤسسات دولية أبرزها صندوق النقد الدولي. الإسكوا. البنك الدولي.
- أن المكتبة المالية تملك وحصرها حوالي ١٤٧٠ تقريراً ودراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي وهي تتوزع على الشكل التالي:
- 1217 دراسة من سلسلة "Working Paper Series"
- 74 كتاب من سلسلة "International financial statistics"
- 70 دراسة من سلسلة "Occasional Paper"
- 18 كتاب من سلسلة "Direction of Trade Statistics"
- 17 كتاب من سلسلة "World Economic Outlook"
- 14 كتاب من سلسلة "Balance of Payments Statistics Yearbook"
- 9 كتب من سلسلة "Government Finance Statistics"

المكتبة المالية برعاية

SGBL

بنك سوسيتيه جنرال
في لبنان

زواج



- رئيسة وحدة الضريبة على الرواتب والأجور باسمه أنطونيوس (مديرية الواردات) من السيد أنطوان الحويك
- مقدمة الخدمات الفنية منيرة بصبوص (مالية لبنان الجنوبي) من السيد سامر بصبوص
- المراقبة ليلي رمال (مالية النبطية) من السيد محمود عبد العزيز
- مقدمة الخدمات الفنية هنادي المر (مالية لبنان الجنوبي) من السيد محمود عوده
- المراقب مازن محمد بدر الدين (مالية النبطية) من السيدة باسمه قصب
- المراقبة رانيا ساسين من المراقب جورج دياب (مالية لبنان الشمالي)
- المراقب عمر كحيل (مالية لبنان الشمالي) من السيدة روزي محمد العيط
- المراقبة ميرنا الشعيراني (مالية لبنان الشمالي) من السيد إيهاب الحسن
- المراقبة حكمت بشير (مالية لبنان الشمالي) من السيد وسيم أدهمي
- المراقب الرئيسي عماد أبو ربحان (مالية لبنان الشمالي) من السيدة جاكلين الخوري
- المراقبة كارولين شوفاني (مالية جبل لبنان) من السيد سليم الحاج
- المراقبة جوسلين شمعون (مالية جبل لبنان) من السيد داني كرم
- المراقبة يمنى الدني (مالية البقاع) من السيد زياد طقطق
- العريف ماهر شبو (مديرية الجمارك) من السيدة فاطمة سعد

لنشر أخباركم في "حياة الوزارة" الرجاء إرسال المعلومات مرفقة بالصورة إلى مندوبي حديث المالية في كافة المليات:

داني شاكرا: مالية البقاع

ميراي الحاج: مالية جبل لبنان

جيزيل بخصه: مالية لبنان الشمالي

سهير أسطا: مالية لبنان الجنوبي

عبد الله عبد الله: مالية النبطية

لبنى بستاني: المعهد المالي - بيروت